



مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

UN LIBRARY

S/22021
20 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

DEC 26 1990

UN/ISA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة
بين العراق والكويت

عهد مجلس الأمن ، بالقرار ٦٦٩ (١٩٩٠) الذي اعتمدته المجلس في جلسته ٢٩٤٢ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وتقديم توصيات إلى رئيس مجلس الأمن لاتخاذ الاجراء المناسب . وقررت اللجنة من حيث المبدأ ، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أن تنشئ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية لدراسة طلبات المساعدة المقدمة بموجب المادة ٥٠ وإسداء المشورة إليها بشأن الاجراء المناسب . وعينت اللجنة ، في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، سعادة السيد فيليب كيرش ، نائب الممثل الدائم لكندا ونائب رئيس اللجنة ، رئيسا للفريق العامل .

وفي ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ كانت ١٨ دولة (باستثناء الاردن (S/21620) الذي كانت قضيته قد نظرت من قبل) ، وهي : اوروغواي (S/21775) ، وباكستان (S/21776) ، وبلغاريا (S/21576) ، وبنغلاديش (S/21856) ، وبولندا (S/21808) ، وتشيكوسلوفاكيا (S/21750) ، وتونس (S/21649) ، ورومانيا (S/21643) ، وسري لانكا (S/21710) ، والسودان (S/21930) ، وسيشيل (S/21891) ، والفلبين (S/21712) ، وفيت نام (S/21821) ، ولبنان (S/21686) ، وموريتانيا (S/21818) ، والهند (S/21711) ، واليمن (S/21748) ، ويوغوسلافيا (S/21618) قد طلبت ، بموجب المادة ٥٠ من الميثاق ، إجراء مشاورات مع المجلس . وقدمت هذه الدول ، في تلك الرسائل نفسها أو في رسائل لاحقة ، معلومات عن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي جابهتها نتيجة لتنفيذ التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . وبالإضافة إلى ذلك أشارت بوتسوانا (S/21872) إلى نيتها في التشاور مع مجلس الأمن بهذا الشأن في حينه .

وفي الجلسة الحادية والعشرين ، المعقودة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اعتمدت اللجنة دون اعتراض ، في صورة توصيات تقدم الى رئيس مجلس الامن ، مشاريع المقررات التي قدمها الفريق العامل بشأن : بلغاريا ، تونس ، رومانيا ، الهند ، يوغوسلافيا ، لبنان ، الفلبين . ويرد فيما يلي ادناه بيان تلك التوصيات . وقررت اللجنة أيضا أن تحيل ، بناء على طلب الدولة الطالبة ، مع التوصية ذات العلاقة ، نص مذكرة الدولة المعنية وأي مواد ايضاحية أخرى تكون قد قدمتها .

وستحيل اللجنة التوصيات المتعلقة بالطلبات الباقية ، مشفوعة بالوثائق التي تخصها ، حالما تعتمدها اللجنة .

(توقيع) مارياتا راسي

رئيسة لجنة مجلس الامن المنشأة
بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت

المرفق الاول

توصية بشأن بلغاريا من لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين الكويت والعراق

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من بلغاريا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم
المتحدة ،

وإذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ولقرارات
مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا الى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها بلغاريا^(١) وكذلك بالمعلومات التي
قدمها سعادة السيد ليوبين غوتزيف ، وزير خارجية بلغاريا الى لجنة مجلس الامن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ، في ٣ تشرين
الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بشأن التدابير التي اتخذتها بلغاريا كيما تنفذ تنفيذا كاملا
الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن المشاكل الاقتصادية
الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

(١) S/21477 ، و S/21573 و S/21576 و S/21741 .

وقد استمعت الى ممثل بلغاريا ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه بلغاريا نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي المشاكل التي تتسم بصعوبة خاصة إذا ما نظر إليها من حيث أثرها على كل فرد ،

وإذ تسلم بأن استمرار بلغاريا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) سيدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة ملطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تخني على حكومة بلغاريا للتدابير التي اتخذتها للامتثال لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة بلغاريا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما تلك الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط العراقي لبلغاريا ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على وجه الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى بلغاريا لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام بلغاريا بتطبيق الجزاءات ضد العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعداتها مع بلغاريا بهدف تخفيف المصاعب الاقتصادية الخاصة ، الناشئة عن تطبيق الجزاءات على العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، على أساس منتظم ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه بلغاريا ، وأن يقدم تقريرا بشأنها الى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

بيان مؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ومعنون
"ضمانات عالمية للسلامة الإقليمية والسيادة" ،
أدلى به رئيس جمهورية بلغاريا ^(١)

[الامل : بالانكليزية]

هناك ظروف بالغة الاهمية تخطرني إلى مخاطبتكم جميعا ، وبالقدر ذاته مخاطبة حكومات البلدان الاطراف في أزمة الخليج .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية تدين بحزم العدوان العراقي في الكويت بوصفه انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، وتعارض بقوة استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وانتهاك سيادة أية دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها . وإننا نعتبر إعلان ضم الكويت غير قانوني وباطل . ونصر على انسحاب القوات العراقية من الاراضي الكويتية فوراً ودونما قيد أو شرط ، وإعادة سيادة الكويت وحكومتها الشرعية . ونطالب بمعاملة جميع المواطنين الاجانب في اراضي العراق والكويت معاملة إنسانية وضمان أرواحهم وحمايتهم وفقا لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً .

وقد تجلّى الموقف المبدئي الذي اتخذته بلدنا في البيانات ذات الصلة الصادرة عن وزارة الخارجية البلغارية . وكعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة ، تسترشد جمهورية بلغاريا الشعبية في أعمالها بالمبادئ والمقاصد السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وإننا لنؤيد تماماً قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يفرض تدابير شاملة ضد العراق . ونرى أن التنفيذ الدقيق لهذا القرار ولقرارات مجلس الأمن الأخرى - وهو الهيئة المنوط بها صون السلم الدولي - شرط ضروري لزيادة تعزيز هيبة المنظمة العالمية ، ودورها في تسوية المنازعات الدولية ، وضمان لصون السلم العالمي بصورة فعالة ، ولاسيما عند تعرض أمن الدول الصغيرة للخطر .

(١) S/21573 ، المرفق .

وانطلاقاً من هذه الأحكام الأساسية ، أصدرت الحكومة البلغارية فور اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) مرسوماً خاصاً يلزم المواطنين البلغار والهيئات البلغارية والأجانب والهيئات الأجنبية في الأراضي البلغارية بتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في تعاملهم وعلاقاتهم الاقتصادية مع المتعاقدين معهم في العراق والكويت .

ويكبد تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بلدنا خسائر اقتصادية فادحة . فديون العراق لزاء بلغاريا تبلغ حالياً ١,٢ من بلايين الدولارات ، ويجري سدادها بواسطة النفط . ولا نتوقع أن تمدنا العراق بأكثر من ١٤٠ ألف طن من النفط بحلول نهاية هذا العام . وستكبد بلدنا لهذا العام وحده خسائر إضافية من جراء تعليق الأعمال الهندسية ، وعدم توريد السلع وانقطاع أنشطة النقل الدولية مع العراق والكويت ، مما يقدر بأكثر من ١٦٠ مليون دولار . وسيؤدي تعليق أنشطة الوكالات البلغارية في هذين البلدين ، وكذلك تجميد عمليات إرسال الآلات والتجهيزات ووسائل النقل والحسابات المصرفية إلى زيادة الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها بلغاريا زيادة كبيرة .

وبالإضافة إلى ذلك ، وبحلول نهاية هذا العام ، كان من المفترض أن يسوّد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى بلغاريا ٢,٥ من ملايين أطنان النفط من العراق ، وفقاً لشروط صفقة مبرمة بينهما . ونظراً إلى الحالة الجديدة ، أصبح من المرجح الآن ألا يتمكن الاتحاد السوفياتي من تعويض كمية النفط هذه بالنفط السوفياتي تعويضاً كاملاً .

ومما يزيد من تفاقم الحالة أن هذه التطورات تصادف وجود أزمة اقتصادية متزايدة التدهور في بلدنا ، مصحوبة بتحولات اقتصادية وسياسية عميقة شرعت في تنفيذها الجمعية الوطنية الكبرى ، وهي تحولات يتوقع منها أن تحول حياة بلدنا الاقتصادية والسياسية إلى اتباع طريق جديد في اتجاه التقدم .

وقد شرعنا في بيع الممتلكات الحكومية إلى القطاع الخاص . وتأخرت تلك العملية مؤقتاً بسبب تكرار اتجاهات الكسب غير المشروع الرامية إلى شراء الممتلكات بأسعار بخسة من جانب أشخاص لم يفعلوا حتى الآن إلا التخلص منها . وسيتواصل تطور هذه العملية والضمانات والتصحيحات ذات الصلة ، وستشمل حتماً حقل الانتاج نفسه ، عقب حقل التجارة والخدمات . ومن المقرر أن يسنّ قانون الإصلاح الزراعي قبل خريف هذا العام .

ويتعين في المستقبل القريب التخلص التام من الصفة السياسية للقوات المسلحة ، فضلا عن الشرطة والمحاكم والنيابة العامة والسلك الدبلوماسي . وستزال الصفة السياسية عن هذه المؤسسات بتحويلها نهائيا من مؤسسات يسيرها الحزب إلى مؤسسات حكومية بحتة ووطنية بالكامل . ومن خلال مناقشات المائدة المستديرة المعقودة مؤخرا ، أخرجنا منظمات الأحزاب السياسية والنشاط السياسي المنظم بصورة عامة من مكان العمل . ونحن الآن بصدد حظر انتساب العاملين في المؤسسات المذكورة أعلاه إلى عضوية أي حزب من الأحزاب السياسية . ونعتبر هذه الأحزاب خطوة رئيسية في طريق تصفية الهياكل السياسية الشمولية تصفية كاملة وهي خطوة تشكل في نفس الوقت تقدما هائلا نحو إرساء الديمقراطية البرلمانية في بلغاريا .

إن هذا المزيج من الأحداث الخارجية والداخلية يضع بلغاريا في موقف معيب للغاية . ويمكنني قطعاً أن أعلن أن بلغاريا هي أكثر البلدان تضرراً بعد فضيحة العدوان ، أي الكويت .

وإن الحالة السائدة لتتطير بلغاريا إلى ممارسة حقها في إطار المادة ٥٠ من الميثاق "في أن تتذكر مع مجلس الأمن" بصدد إيجاد حل للمعوقات الاقتصادية التي تواجهها بسبب تنفيذ التدابير الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن على العراق .

وقد أرسلنا فعلاً خطابات لاحقة إلى حكومات الولايات المتحدة والدول الاثنى عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وكذلك إلى دول معنية أخرى بفرض إبلاغها بالخسائر التي منتهكها . كما أرسلنا خطاباً مماثلاً إلى الاتحاد السوفياتي .

وإنني لعلى ثقة من أن المنظمة العالمية والدول الفرادى على حد سواء متبني تفهمها لمشاكل الحالة الجديدة التي جت أمام الاقتصاد البلغاري الواهن بما فيه الكفاية .

وختاماً ، أود التركيز على أننا سنظل على موقفنا المبدئي بغض النظر عن جميع المعوقات .

ولنأمل أن تكون هذه الحادثة سابقة أولى وفريدة من نوعها لبلد صغير ضعيف يسقط ضحية لعملية عدوانية تامة ، ولكنه يتلقى المساعدة من العالم بأسره ، فضلاً عن الضمانات العالمية لسلامته الإقليمية وسيادته . ونأمل أن تكون هذه الحالة المماووية معلماً يبدأ به حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية .

الضميمة الثانية

رد حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية على المذكرة
الشفوية SCPC/7/90/1 بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة ٦٦ (١٩٩٠)
(١)

[الاصل : بالانكليزية]

تدين جمهورية بلغاريا الشعبية العدوان العراقي في الكويت إدانة تامة .
وإننا نعارض استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وانتهاك سيادة أية دولة ،
وسلامتها الاقليمية واستقلالها . ونعتبر اعلان ضم الكويت غير مشروع وباطل . ونصر على
الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من أراضي الكويت ، وإعادة السيادة
والحكومة الشرعية للكويت . وقد تجلّى الموقف المبدئي الذي اتخذته الحكومة
البلغارية في هذه القضية بصورة تفصيلية في بيانات وزارة الخارجية المؤرخة في
٢ و ٨ و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وقد عمّ أول بيانين بوصفهما وثيقة من وثائق الامم
المتحدة تحت رقم S/21477 .

وكعضو كامل العضوية في الامم المتحدة ، كانت بلغاريا تسترشد دائما في
أعمالها بالمبادئ والمقاصد النبيلة لميثاق الامم المتحدة وتؤيد بنشاط جهود مجلس
الأمن الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين . وعلى هذا الأساس فإننا نوافق تماما
على قرار مجلس الأمن ٦٦ (١٩٩٠) الذي يفرض جزاءات شاملة ضد العراق ونؤيد كل
التأييد القرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٣ (١٩٩٠) .

وإننا لنعتبر أن الامتثال الدقيق للقرارات الالزامية التي اتخذتها الهيئة
الرئيسية للمنظمة العالمية ، المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين ، شرط ضروري
لزيادة تعزيز هيبتها . وسيساعد الالتزام بهذا النهج في تعزيز دور مجلس الأمن في
تسوية المنازعات الدولية وضمان التنفيذ الفعّال لنظام صون السلم الدولي بموجب
ميثاق الامم المتحدة ، ولاسيما في حالات تهديد أمن الدول الصغيرة .

وانطلاقاً من هذه الاحكام الاساسية ، أصدرت الحكومة البلغارية تعليمات إلى وزاراتها ومنظماتها التجارية ذات الصلة بالامتثال الدقيق لمراسيمها ، وذلك إثر اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وقد أصدرت الحكومة ، وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق ، المرسوم رقم ٩٠ (المرفق ١) الذي يلزم جميع الرعايا البلغاريين والهيئات البلغارية وجميع الاجانب والهيئات الاجنبية في الاراضي البلغارية بتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في معاملاتهم وفي علاقاتهم الاقتصادية مع المتعاقدين من العراق والكويت .

وبتترتب على تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) حدوث خسائر اقتصادية هائلة لبلدنا . وفي الوقت الحاضر ، يبلغ دين العراق لبلغاريا ١,٢ بليون دولار . ويسدد هذا الدين بشحنات النفط . وينتظر أن يقوم العراق بتوريد كمية أخرى تبلغ ١٤٠ ألف طن من النفط قبل نهاية السنة الحالية . وعلاوة على ذلك ، يتعين على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تسليم ٢,٥ مليون طن من النفط من العراق طبقاً لشروط صفقة متفق عليها . وبالنظر إلى الظروف الجديدة التي طرأت ، فقد أصبح من المستبعد الآن أن يتمكن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من تعويض هذه الكمية بنفط سوفياتي .

وسيتكبد بلدنا خسائر اضافية نتيجة وقف الأنشطة الهندسية ، وشحن السلع إلى العراق وأنشطة النقل الدولي . وتقدر الخسائر للسنة الحالية بأكثر من ١٤٠ مليون دولار .

كما سيسبب وقف التجارة مع الكويت وأنشطة الوكالات البلغارية في أراضيها خسائر اقتصادية خطيرة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات . ولا يضر هذا بالامدادات المباشرة من الكويت واليهما فحسب ، بل أيضاً بمعاملات هذه الوكالات مع بلدان ثالثة كما كانت الحال بالنسبة لخدماتنا للنقل . وقد تجمعت كذلك امدادات الآلات والمعدات ووسائل النقل والحسابات المصرفية .

وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية للنزاع ، ستتضاعف هذه الخسائر في السنة المقبلة . وسيؤدي هذا إلى زيادة حدة أزمة الطاقة والأزمة المالية في هذا البلد .

والممارسة المحدودة حتى الآن في تنفيذ التدابير الالزامية التي اتخذها مجلس الأمن تدل على أنه ينبغي أيضاً مراعاة الاحكام والقواعد المنصوص عليها في المادة ٤٩ من ميثاق الأمم المتحدة . وطبقاً لهذه الاحكام وللتفسير المقبول عموماً لمبدأ القانون

الدولي القائل بالتعاون بين الدول في صون السلم والامن الدوليين ، ينبغي على الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تساعد كل منها الأخرى في تنفيذ جزاءات مجلس الامن على نحو يمكن من التقاسم المنصف للتكاليف الناشئة عن هذه التدابير وفقا لامكانيات هذه الدول .

وتُرم الحالة الراهنة بلغاريا على ممارسة حقها بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة "في أن تتذكر مع مجلس الأمن" لايجاد حل لمشاكلها الاقتصادية التي نشأت نتيجة تطبيق التدابير الالزامية التي فرضها مجلس الامن ضد العراق .

وفي هذا الصدد ، سيكون من دواعي تقديرنا ، لو تفضلتم ، في تقريركم المقبل بشأن تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بتوجيهه انتباه مجلس الامن إلى المشاكل التي تواجهها جمهورية بلغاريا الشعبية نتيجة اشتراكها في تنفيذ الجزاءات ضد العراق وكذلك امكانيات قيام المنظمة العالمية وأعضائها بتقديم المساعدة لهذا البلد .

ويتمثل موقف بلدنا في أن المساعدة الممكنة يمكن أن تتضمن تقديم العون في تأمين امدادات نبط بديلة وكذلك توجيه نداء باسم مجلس الامن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وباسمكم إلى المنظمات النقدية والمالية الدولية ، وإلى وكالات الامم المتحدة الخاصة ، ودائنيننا لتقديم كل دعم ممكن للتخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية الخطيرة لبلدنا ، بما في ذلك إعادة جدولة مدفوعات ديوننا التي اتخذ بلدنا بالفعل الخطوات اللازمة بشأنها .

وختاما ، نود أن نكرر تأكيد استعداد جمهورية بلغاريا الشعبية لتنفيذ احكام قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) تنفيذا دقيقا وتأييد مساعيه لإنهاء أزمة الخليج تأييدا فعليا ، وذلك بصرف النظر عن العواقب الاقتصادية .

الضميمة الثالثة

مذكرة بشأن ما للقيود المفروضة على العلاقات
الاقتصادية مع العراق والكويت من أثر اقتصادي
وتجاري ومالي على بلغاريا^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

التزمت جمهورية بلغاريا الشعبية التزاما دقيقا بقرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٦٦ (١٩٩٠) منذ اعتماده . وقد استندت القرارات التي اتخذتها السلطات البلغارية الى موقف مبدئي على الرغم من أن البلد يمر بأزمة اقتصادية حادة .

وتشير الأرقام الرسمية الأخيرة الى أن الخسائر المباشرة للدولة والشركات العامة بحلول نهاية السنة الجارية ستبلغ ١,٣٩ بليون دولار . وتشمل هذه الخسائر ما يلي :

١ - عدم تسليم العراق لـ ٦٤٠ ٠٠٠ طن من النفط مدادا لدينه تجاه بلغاريا ؛

٢ - عدم تسليم ٢,٥ مليون طن من النفط العراقي للاتحاد السوفياتي ، كانت بلغاريا قد تعاقدت عليها بموجب اتفاقات مقايضة مع الاتحاد السوفياتي ، وهذه الكمية تشكل ٣٠ في المائة من استهلاك البلد من النفط ؛

٣ - ٦١٨ مليون دولار من المدفوعات غير المسددة ومستحقة فعلا في عام ١٩٩٠ ؛

٤ - ٢٠٥ ملايين دولار هي قيمة الخسائر نتيجة عدم تصدير ملح وعدم وفاء المؤسسات البلغارية بخدمات في مجال الهندسة والنقل .

وفي حالة استمرار الحالة دون تغيير ، يقدر بأن تكون خسائر عام ١٩٩١ مماثلة من حيث الحجم ، وذلك مع عدم أخذ الخسائر الناجمة عن العقود والصفقات والارباح غير المحققة بعين الاعتبار .

(١) S/21741 ، المرفق .

المرفق الثاني

توصية بشأن تونس من لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسالة الواردة من تونس بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم
المتحدة ،

وإذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الى
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى قرار
مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا الى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها تونس^(١) بشأن التدابير التي اتخذت
كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠)
وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت الى ممثل تونس ،

(١) S/21649 و S/21880 .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه تونس نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها تونس ، فضلا عن التكاليف المقتترنة بإعادة العمال التونسيين ، الراجعين من الكويت ، الى وطنهم وإعادة تأهيلهم ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار تونس ، وكذلك الدول الاخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة تونس للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة تونس على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر المباشرة الناشئة عن قطع روابطها التجارية والمالية مع العراق والكويت ، فضلا عن التكاليف المقتترنة بإعادة العمال التونسيين من الكويت وإعادة تأهيلهم ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى تونس لتخفيف الاثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام تونس بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعداتها مع تونس بغية تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الامين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة لتونس ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة الى
الامين العام من وزير الشؤون الخارجية في تونس
(١)

[الاصل : بالفرنسية]

عملا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ أتشرف بإعلامكم
بما يلي :

أولا : إن الجمهورية التونسية البلد العضو بالامم المتحدة والتمسكة دوماً
بالشرعية الدولية تعتبر نفسها ملزمة بقرارات مجلس الامن بما فيها القرارات
المتعلقة بالحظر الاقتصادي المنصوص عليهما بالقرار المشار إليه أعلاه .

وقد اتخذت الحكومة إجراءات عملية في هذا الصدد .

ثانيا : إن التطبيق الآلي للحظر له إنعكاسات خطيرة على البلاد التونسية نظرا
للعلاقات المكثفة مع كل من العراق والكويت ولحجم المعاملات معها .

العلاقات مع العراق :

حجم المبادلات التجارية الجمالية السنوية حوالي ٢٢٥ مليون دولار .
وهو يمثل ٤ بالمائة من التجارة الخارجية التونسية .

١ - الواردات : تبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا وتتمثل خاصة في كميات من
البتترول ومن الكبريت .

٢ - الصادرات : تبلغ ١٢٥ مليون دولار سنويا (ترتبط ارتباطا عضويا
بالواردات التونسية للبتترول العراقي) .

(١) S/21649 ، المرفق .

وتتمثل أهم الصادرات في :

- سوبر ثلاث الفوسفات ؛
- الورق ومشتقاته ؛
- الأقمشة والملابس الجاهزة ؛
- قطع غيار للسيارات والشاحنات .

تمثل مختلف هذه المواد ما بين ٣٠ و ٦٠ بالمائة من قدرة إنتاج المصانع التونسية المعنية أي أن الحظر المفروض على العراق يترتب عنه آليا صعوبات جسيمة للعديد من المصانع مع ما يترتب عن ذلك من انعكاس على التشغيل .

والجدير بالملاحظة أن أغلبية هذه المواد مصنعة حسب مواصفات ومقاييس عراقية . من ذلك أنه يوجد حاليا في المصانع والموانئ التونسية ما قيمته ٣٠ مليون دولار من السلع الجاهزة للتصدير نحو العراق لا يمكن إعادة تسويقها إلى جهات أخرى نظرا للمقاييس والمواصفات المعتمدة في صنعها .

٣ - المستحقات : تبلغ التسهيلات للدفع الممنوحة للعراق ما يقارب عن ٧٥ مليون دولار تقريبا منها ما هو متأخر عن الدفع وذلك بمقدار ١٠ مليون .

٤ - تحويلات مالية جارية : مليون دولار سنويا بعنوان تحويلات مالية للعملة التونسية بالعراق .

العلاقات مع الكويت

١ - تمويل المشاريع : ينحصر التعاون مع الكويت خاصة في الميدان المالي حيث تساهم الكويت في تمويل عدد هام من المشاريع الإنمائية الحيوية في تونس بقروض ميسرة .

ويبلغ عدد المشاريع الجاري إنجازها بتمويل كويتي ١٨ مشروعا وتبلغ هذه المساهمة نحو ٥٥٠ مليون دولار . ولم يسحب منها إلى تاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ سوى ٢٠٠ مليون دولار وبذلك يكون الرصيد المتبقي ٣٥٠ مليون دولار وينجر عن ذلك تعطيل إنجاز هذه المشاريع والإضرار بمئات المقاولات التونسية المتععدة بالإنجاز وحذف الآلاف من مواطن الشغل .

٢ - تحويلات مالية جارية : ثلاثة ملايين دولار سنويا بعنوان تحويلات مالية للعملة التونسية بالكويت .

٣ - انعكاسات اجتماعية : وانجر أيضا عن هذا الحظر رجوع جماعي للتونسيين العاملين بالكويت وعددهم ألفان في إطار اتفاقيات تعاون فني أو بمقتضى عقود عمل خاصة ، وقد ترتب عن ذلك فقدان مواطن شغلهم يجب توفيرها لهم في تونس ، مع خسارة ممتلكاتهم ومستحقاتهم ومدخراتهم .

واعتبارا لكل ما سبق فإن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسي سيتعرض إلى أضرار وصعوبات من شأنها عرقلة بلوغ أهدافه في الأجل المحددة .

ولذلك واستنادا إلى الفصل ٧ ، المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى سواء كانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير والحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بمدد حل حل هذه المشاكل" فإن الحكومة التونسية ترى ضرورة التذكّر في هذا الشأن مع مجلس الأمن لإيجاد الحلول المناسبة لتأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية .

- اعتبارا لما نصّ عليه القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لمجلس الأمن الدولي من عقوبات فإن الحكومة التونسية تود التأكيد على الإستثناءات التي وردت في نفس القرار لأسباب إنسانية والمتعلقة بالمواد الغذائية والأدوية والخدمات الطبية .

الضمانة الشانفة

رسالة مؤرخة فف ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
موجهة الى الامفن العام من وذر خارفة
الفرهورفة التونسية بشأن تطبيق قرار مرف
الامن الدولف ٦٦١ (١٩٩٠) (١)

[الامل : بالفرفسفة]

تفما لرفالطنا الماملة بتطبيق الحظر الاقلاماف على كل من العراق والكوفف
وفقا لقرار المرف المذكور ، المؤرخة فف ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ والتي وقع الفعرض ففها
الى :

أولا - الفاففد على إلفزام تونس بفطبيق الحظر وافخاذ الإرفاءات العملفة
لذلك .

شانفا - الإنعكاسات السلففة للحظر على الاقلاماف التونسي .

وتفما لمذكرلكم المؤرخة فف ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ حول إعلام مرف الامن
بالإرفاءات العملفة من نصوص قانونفة وإرفاءات إدارفة ومالفة التي افخذتها البلاد
التونسفة للعمل على تطبيق الحظر منذ إقراره .

أشرف بإعلامكم بما فلف :

أن قرار مرف الامن ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحظر جاء بفطبيقا لمففاق الامم المافدة
الذف فعلقو أحكامه على القوانفن التونسية الداخلفة وفقا لما جاء بالفصل ٣٢ من
امطور الفرهورفة التونسية الذف ففص بالحرف على ما فلف :

".... والمعاهداث المصادق عليها بصفة قانونفة اقوى نفوذا من

القوانفن ."

وعلى هذا الاساس فإن النظام التشريعي التونسي لا يتطلب بالضرورة نصوصا قانونية أو ترتيبية للعمل على تطبيق الحظر بل يمكن الإكتفاء بتعليمات كتابية .
وفعلا فإن الحكومة التونسية لم تتوان عن إتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية التالية في الإبان لتطبيق الحظر :

أولا - في الميدان الإداري

١ - الجمارك : وجهت الإدارة العامة للجمارك تعليمات كتابية الى كافة مصالحها الخارجية بالحدود البرية والموانئ الجوية والبحرية تمنع بمقتضاها كل عملية تصدير أو توريد من وإلى العراق أو الكويت .

٢ - النقل : أوقفت الحكومة التونسية الخط البحري الرابط بين الموانئ التونسية وميناء العقبة منذ إندلاع الازمة .

كما ألغيت في نفس الوقت رحلات الخط الجوي بين تونس والكويت .

وتجدر الملاحظة أنه لا وجود لخط جوي بين تونس وبغداد ولا وجود لخط بحري بين الموانئ التونسية وميناء البصرة .

وينبغي الإشارة الى أن السلطات التونسية قد سخرت الى تاريخ هذا اليوم خمس رحلات جوية بين تونس وعمان لتأمين عودة الجالية التونسية المتوافدة من العراق والكويت .

ثانيا - في الميدان المالي

١ - أصدر البنك المركزي التونسي رسالة إلى البنوك التونسية أكد فيها تعليماته السابقة المتعلقة باحترام قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) والقاضية خاصة بإيقاف كل عمليات التمويل وفتح الاعتمادات على العراق أو الكويت .

٢ - إيقاف ضمانات ائتمانات التصدير الى كل من الكويت والعراق .

وعملا بذلك تولت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية إعلام جميع المصدرين بهذا الإجراء مع التأكيد على ضرورة احترامه .

٣ - إيفاء إمداد التشجيعات المالية التي يمنحها صندوق النفوس بالصادرات بالبلاد التونسية للمدرات المزمع توجيهها نحو العراق والكويت مع الإشارة أن هذا الصندوق يمثل أداة لدى السلطات التونسية لتشجيع الصادرات وهو ممول مباشرة من ميزانية الدولة .

٤ - تم من منطلق الحرص على تطبيق الحظر إقرار تسهيلات بنكية للمصدرين تلطي نسبة هامة من قيمة السلع المخزونة لديهم والتي لم يقع تصديرها الى العراق أو الكويت بسبب هذا الحظر .

٥ - اتخذت السلطات التونسية الإجراءات الضرورية لتجميد أموال الكويت وأموال العراق .

وفي الختام تجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن مجلس النواب قد دعي لجلسة استثنائية بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ختمت للتداول حول أزمة الخليج .

وقد ألقى بهذه المناسبة الوزير الأول بتكليف من رئيس الجمهورية خطابا أكد فيه التزام تونس بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج .

الضمانة الثالثة

مذكرة بشأن الاشار المترتبة على أزمة الخليج في الاقتصاد التونسي (١)

[الاصل : بالفرنسية]

- ١ - تعتبر الحكومة التونسية نفسها ملزمة ، بموجب المبادئ التي توجه سياستها الخارجية بقرارات مجلس الامن المتعلقة بالحظر الاقتصادي المفروض على العراق .
وقد اتخذت الحكومة منذ الإعلان عن ذلك الحظر تدابير ملموسة لإعماله الصارم .
وأصدرت الإدارة العامة للجمارك في هذا الصدد تعليمات مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ بوقف جميع عمليات استيراد السلع من العراق والكويت أو تصديرها إليهما .
وأوقفت الهيئة الحكومية لتأمين التجارة الخارجية من ناحيتها تغطية الصفقات الخاصة بالبلدين المعنيين .
وأخيرا ، أصدر البنك المركزي التونسي تعليمات إلى الوكلاء المعتمدين بوقف منح أية ائتمانات وتوفير أي دفعات للعمليات المنفذة مع العراق والكويت .
واتخذت الإدارة التونسية في الوقت ذاته التدابير اللازمة لصيانة مصالح دولة الكويت وحكومتها الشرعية . وقدمت إلى ممثلي المصالح الكويتية في تونس ضمانات في هذا الصدد .
- ٢ - ونتيجة لهذه القرارات تجد تونس نفسها بحكم علاقات التعاون الوثيقة التي تربطها بالعراق والكويت فريسة لعواقب سلبية على الصعيد التجاري والمالي والاجتماعي .
- ٣ - فعلى الصعيد التجاري يتجسد قرار الحظر في وقف تيار تبادلات مبشر للغاية .

(١) S/21643 و S/AC.25/1990/53 .

فقد بلغ حجم الصادرات إلى العراق نحو ٥٠ مليون دولار في النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، وأبرمت مجموعة من العقود تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار تمكن من توقع تحقيق صادرات يبلغ حجمها العام نحو ١٢٥ مليون دولار على الأقل لعام ١٩٩٠ . وتبلغ المنتجات المصنعة التي كانت فعلا على وشك تصديرها إلى العراق قبيل أزمة الخليج نحو ٣٠ مليون دولار ، ويصعب تصريف هذه المنتجات في أسواق أخرى بسبب ما تتميز به هذه المنتجات من خواص ومعايير .

وبالإضافة إلى ذلك ، وكنتيجة طبيعية لعملية الحظر ، غدت الديون المستحقة للشركات التونسية على العراق مهددة . وتبلغ التسهيلات التجارية الممنوحة لهذا البلد نحو ٦٦ مليون دولار ، منها ٢٧,٢ مليون دولار أصبحت واجبة السداد فعلا ، و ٦,٥ ملايين دولار ستكون واجبة السداد قبل نهاية هذا العام . وبدأت آثار هذه الحالة تظهر ، بالفعل ، سواء على صعيد الشركات أو صعيد ميزان المدفوعات .

٤ - وعلى الصعيد المالي ، فإن لتونس علاقات تعاون مكثف مع الكويت ومع المؤسسات العربية التي توجد مقارها في الكويت ، ومنها بوجه خاص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والشركة العربية لضمان الاستثمارات .

وتتجسد الحالة الراهنة فيما يتعلق بالكويت ، في وقد تدفق الاستثمارات الكويتية المباشرة في تونس ، التي تتراوح قيمتها بين ٣٠ و ٢٥ مليون دولار سنوياً ، وفي وقد برنامج القروض التي يمنحها صندوق التنمية الكويتي .

وبلغت الموارد الخارجية المتوافرة في هذا الصندوق عشية الأزمة ١٩٠ مليون دولار ، وكان من المتوقع استخدام هذه الموارد خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ لتنفيذ نحو عشرة مشاريع هياكل أساسية . وكان من المفروض إنفاق ٣٠ مليون دولار من هذه الموارد خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بالمؤسسات العربية التي توجد مقارها في الكويت تجسدت الأحداث الأخيرة فيما يلي :

(١) وقد التعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . وتبلغ الموارد الخارجية التي كانت متوافرة والتي توجد حالياً مجمدة نحو ٢٣٠ مليون دولار كان من المفروض إنفاق ٤٥ مليون دولار منها قبل نهاية عام ١٩٩٠ .

(ب) وقف أنشطة الشركة العربية لضمان الاستثمارات ، وبالتالي وقف التغطية البالغة نحو ٣٠ مليون دولار التي منحتها هذه الهيئة للشركات التونسية في شكل ضمانات للتصدير ، وبالخصوص التصدير إلى العراق (ثلثا الضمانات المقدمة) .

٥ - أما على الصعيد الاجتماعي ، أخيرا ، فإن الجالية التونسية ، وإن كانت متواضعة ، تعد نحو ٥ ٠٠٠ موظف إداري ومستخدم يعملون أساسا في إطار برامج التعاون التقني . وقد أدت أزمة الخليج إلى عودة جماعية لهذه الجالية في ظروف صعبة وشاقّة إلى درجة لم يتمكن أعضاء هذه الجالية فيها ، بالإضافة إلى فقدان وظائفهم ، من استعادة ممتلكاتهم وتحويل مدخراتهم ويواجهون حاليا صعوبات للاندماج في الدورة الاقتصادية .

وتقدر تحويلات المدخرات من مرتبات التونسيين العاملين في الكويت وفي العراق في هذا المدة بنحو ٤٠ مليون دولار أي بمعدل يبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار للفرد .

٦ - ويتضح بالتالي مما سبق أن الآثار التي تترتب على ذلك خطيرة وبالأخص في ميزان المدفوعات ، حيث تمثلت بنقص في قيمة الموارد من العملات الصعبة يبلغ نحو ٢٠٩ ملايين دولار لعام ١٩٩٠ ، وهو ما يعادل ١,٧ من الناتج المحلي الإجمالي ، و ٢٤٥ مليون دولار لعام ١٩٩١ وهو ما يعادل ٢,٥ من الناتج المحلي الإجمالي .

الآثار بالنسبة
إلى عام ١٩٩٠

| | |
|-----|-----|
| ١٣٠ | ٧٥ |
| ٣٠ | ٢٤ |
| ٤٠ | ١٥ |
| ٣٠ | ١٠ |
| ١٢٥ | ٧٥ |
| ٢٤٥ | ٣٠٩ |

بملايين الدولارات

صادرات السلع
النقص في التحصيل
تحويلات العمال التونسيين
الاستثمارات المباشرة
التمويل الرسمي للمشاريع قيد التنفيذ

ومن المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط يمد البلد بموارد إضافية . غير أن آثار الارتفاع ضعيفة جدا إذ تبلغ ٤ ملايين دولار لكل زيادة في شمن البرميل بواقع دولار واحد في السنة الكاملة ، ويعود السبب في ذلك إلى المستوى المحدود لفائض النفط (الذي لا يكاد

يبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ طن سنويا) ، وبالإضافة الى ذلك فإن الاثار غير المباشرة المتوقعة من الازمة ستمتص هذه الموارد الإضافية امتصاصا كاملا وذلك ، بمفغة خاصة ، بسبب توقع ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض الطلب الخارجي .

٧ - وسيصعب تحمل هذه الحالة التي حدثت في وقت تجد تونس نفسها فيه ملزمة بتنفيذ برنامج واسع لإصلاح وإعادة الهيكلة بمساعدة الدوائر الدولية ودعمها .

ولذلك ، وتطبيقا للمادة ٥٠ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، طلبت الحكومة إجراء مشاورات مع مجلس الأمن لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تسببت بها أزمة الخليج والخطر المفروض على العراق ، بحيث تصان مصالح البلد الاقتصادية والاجتماعية .

وتود تونس أن يحظى طلبها لإجراء هذه المشاورات ، بدعم ومساندة البلدان الصديقة التي تقيم تونس معها علاقات تعاون متميز والتي تشاطرها نفس المثل العليا والمبادئ وذلك بغية التخفيف من حدة آثار هذه النتائج وتمكين البلد من مواصلة نموه دونما اضطراب .

المرفق الثالث

توصية بشأن رومانيا من لجنة مجلس الامن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من رومانيا بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم
المتحدة ،

وإذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وإلى
قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير كذلك الى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها رومانيا^(١) بشأن التدابير التي
اتخذتها كيما تُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ،
وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت الى ممثل رومانيا ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه رومانيا نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبت بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدتها رومانيا ، إذا نظر إليها في سياق نتائجها القومي الإجمالي ومجموع عملياتها للتبادل التجاري ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار رومانيا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة رومانيا للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسليم بالحاجة الملحة لمساعدة رومانيا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط العراقي الى رومانيا سدادا للديون المستحقة لرومانيا لدى العراق وغيرها من الخسائر المالية والتجارية ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى رومانيا لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام رومانيا بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى تقديم المساعدة إلى رومانيا بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة ، الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها رومانيا ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضمية الاولى

مذكرة بشأن الاثار الاقتصادية والمالية المترتبة
بالنسبة لرومانيا على فرض قيود على علاقاتها
الاقتصادية مع العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

١ - أعلنت حكومة رومانيا من البداية عزمها على الامتثال التام والتنفيذ الكامل لاحكام القرار ٦٦١ الذي اتخذه مجلس الامن في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ بشأن فرض جزاءات اقتصادية على العراق ، حيث اتخذت ، في هذا الصدد ، جميع الخطوات المناسبة .

ففي القرار المتخذ في ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، قررت الحكومة الرومانية أن تفرض على جميع الاشخاص والهيئات ، الرومانية والاجنبية على السواء ، التي تزاوّل أعمالاً تجارية أو تقوم بأنشطة مالية في الأراضي الرومانية ، الامتثال لاحكام القرار ٦٦١ .

ورومانيا ، بقيامها بذلك ، تدرك ضرورة امتناع جميع الدول عن استعمال القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة ، ومراعاة احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المقبولة بالإجماع .

ورغم أن الجزاءات الاقتصادية قد ألحقت بالاقتصاد الروماني خسائر مادية فادحة ، فإن الحكومة الرومانية ترى أن من واجب جميع الدول أن تتخذ موقفاً انطلاقاً من روح التضامن الدولي ، وذلك بمراعاة القرار الذي اتخذه مجلس الامن وتنفيذ الجزاءات المقررة .

وفي الوقت نفسه ، ترى الحكومة الرومانية أنه انطلاقاً من روح التضامن هذه ، فإن لرومانيا - التي مازالت تعاني آثاراً اقتصادية ومالية مباشرة نتيجة لتطبيق الجزاءات - الحق الشرعي في التماس تعويضات كافية من المجتمع الدولي لتغطية ما تتكبده من خسائر .

(١) S/21643 ، المرفق .

٢ - ونتيجة لتنفيذ التدابير المتخذة من جانب مجلس الأمن ضد العراق ، فإن رومانيا تجد نفسها في مواجهة مشاكل ومصاعب اقتصادية ذات طابع خاص ناشئة عن اضطراب أوجه التبادل التجاري ، أي تعطل الإمداد بالنفط ، وعدم أداء العقود التجارية ، بما في ذلك استيراد السلع الاستهلاكية واستحالة القيام بأنشطة تعاونية من أجل تنفيذ مشاريع اقتصادية في العراق .

(١) ففي ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، اتفقت رومانيا والعراق على اتفاق مالي حكومي بشأن سداد الديون المستحقة على العراق لرومانيا ، والبالغة ١,٧ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، وإعادة جدولة الديون المستحقة عن الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . ووفقا لهذا الاتفاق ، تعهدت العراق بسداد جزء من ديونها في شكل إمدادات بالنفط وبسلع أخرى . وفيما يتعلق بالعرض الأخير ، للفترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، كانت رومانيا ستحصل على نفط من العراق بما تبلغ قيمته ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بسعر ١٧,٥ من دولارات الولايات المتحدة للبرميل (وهو السعر المحدد من جانب منظمة البلدان المصدرة للنفط قبل ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠) .

والحظر المفروض على الواردات الآتية من العراق له تأثير ضار مزدوج على رومانيا :

- فهو يعرقل سداد ديون العراق ويجعل من رده موضع تشكك ؛

- ستعاني صناعة الكيماويات البترولية الرومانية عجزا نفطيا شديدا ، وستضطر إلى تخفيض قدرتها التجهيزية الشهرية بنسبة ٢٥ في المائة . وبالفعل ، فإن أحد معامل التكرير الرومانية ، ويقع في برازي ويعمل بقدرة تجهيزية شهرية قدرها ٢٩٠ ألف طن ، قد توقف عن العمل ؛ كما أن مجمع الكيماويات النفطية ، الواقع في ميديا ، قد خفض قدرته التجهيزية من ٤٤٠ ألف طن إلى ١٨٠ ألف طن ، بينما انخفض إنتاج معامل التكرير الأخرى بما مقداره ٥٠٠ ألف طن .

(ب) الاستيراد والتصدير : كان على العراق ، سدادا لجزء من ديونه ، أن يورد سلعا بما تبلغ قيمته ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (فلوريدا الألومنيوم ، وأدوية ، وأغذية ، وسلع استهلاكية) حتى نهاية هذا العام . ومن أصل هذا ، لم تورد بعد سلع تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، توقف تنفيذ عقد شراء مقابل ، تبلغ قيمته ٨,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، لاستيراد كهربيت .

وقد وقعت شركات رومانية وعراقية عقودا تبلغ قيمتها ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولم تنفذ حتى الآن سوى عقود تبلغ قيمتها ٢٥,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وتشمل هذه العقود صادرات رومانية من الاقمشة ، ومواد البناء ، والكيماويات ، والمنتجات التعدينية ، والمعدات التقنية الكهربائية ، وآلات الورش ، وآلات النسيج .

(ج) المشاريع الهندسية والمساعدة التقنية (التعاون الاقتصادي) :

- "أرسيف" (ARCIF) ، وهي شركة رومانية تقوم بتنفيذ مشاريع لتخطيط الأراضي ، تبلغ قيمتها ٣٦٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، على سطح تبلغ مساحته ٣٧,٤ ألف هكتار في منطقة حلة - كفل . ونتيجة للجزاءات الاقتصادية ، سيتوقف هذا النشاط ، مما سيسفر عن خسائر تبلغ قيمتها ١٣٣,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . وإذا ما رفعت الجزاءات ، فإن التكاليف التي ستكبدتها شركة "أرسيف" لتجديد المشروع ستصل إلى ١٥٥,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، وهي خسارة ستحملها ميزانية الدولة الرومانية ؛

- أوزين أكسبورت UZINEXPORT ، سلمت شركة التجارة الخارجية الرومانية مصنعين للأسمنت في العراق نظام "تسليم مفتاح" . ونتيجة للجزاءات ، فإن المبلغ المستحق وقدره ١٣٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية - بقية التكلفة الاجمالية - سيتحول أيضا إلى خسائر ؛

- رومبترول - جيومين ROMPETROL-GEOMIN ، تقوم شركة التجارة الخارجية الرومانية بتنفيذ مشاريع لحفر آبار البترول . وتصل قيمة الأنشطة التي توقفت إلى ٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة بالإضافة إلى ٢٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة تمثل قيمة المعدات التي تركت في الميدان دون أي إمكانيات لاسترجاعها ، وهذه أيضا ستتحول إلى خسائر بالنسبة لميزانية الدولة في رومانيا ؛

- روم الكترو ROMELECTRO ، تقوم شركة التجارة الخارجية الرومانية بتنفيذ مشاريع للشبكات العالية الغلظية . وتبلغ قيمة الأنشطة المتوقفة ٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة . يضاعف من هذه الخسائر ما قيمته ٥,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، وهي الخسائر الناجمة عن سقوط الحق في الضمانات المصرفية . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك خسارة أخرى في ميزانية الدولة في رومانيا بما قيمته ٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، وتمثل الآلات والمعدات التي تركت في الميدان ؛

- روم كونسلت ROMCONSULT ، لن تتمكن شركة التجارة الخارجية الرومانية ، التي تقوم بتوفير المساعدة التقنية ، من تنفيذ عقود تبلغ قيمتها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

- نتيجة للجزاءات الاقتصادية ، تم تعليق المفاوضات بشأن عقود جديدة للمصادرات ومشاريع هندسية جديدة في العراق تصل قيمتها إلى ٥٠٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

(د) سيكون من أثر الجزاءات المفروضة على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الكويت حدوث خسائر بالنسبة لرومانيا تصل قيمتها إلى ٩,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٣ - ووفقا للتقديرات الأولية الحالية ، فإن الضرر الكلي الذي ستعرض له رومانيا نتيجة للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٦٦١ تصل إلى قرابة ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الجزاءات المفروضة ستؤدي إلى تجميد دفع الديون العراقية لرومانيا والتي تمثل ما قيمته ١,٧ من بلايين دولارات الولايات المتحدة .

والتقديرات المذكورة أعلاه لا تأخذ في الاعتبار الأضرار الأخرى الناجمة عن تنفيذ الجزاءات فيما يتعلق بعلاقات رومانيا التجارية مع دول أخرى ، أو الأضرار الاجتماعية الناشئة على المستوى المحلي .

ومن الواضح أن الضائقة التي حلت بالاقتصاد الروماني في أعقاب التدابير والخطوات التي تم اتخاذها نتيجة للوقف غير المتوقع للعلاقات التجارية والتعاون التجاري مع العراق ، إنما تضيف عنصرا جديدا يشكل عبئا اضافيا على الاقتصاد الروماني المزعزع أصلا . وسيكون على رومانيا الآن أن تواجه مزيدا من الصعوبات في الجهود التي تبذلها من أجل إعادة تشكيل اقتصادها وإصلاحه ولتحسين إمدادات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية للسكان .

وتعتقد الحكومة الرومانية اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن سيدرس بعناية العواقب الاقتصادية الفادحة التي ستعرض لها رومانيا في أعقاب التدابير المتخذة امتثالا للجزاءات المفروضة على العراق ، وسيضع التوصيات المناسبة لتمويضها عن جميع الخسائر المادية .

وتنتهز الحكومة الرومانية هذه الفرصة لإعادة تأكيد عزمها على المراعاة التامة لأحكام القرار ٦٦١ لمجلس الأمن ومواصلة تنفيذه بمرء النظر عن الصعوبات والمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها ، وعلى الأسهم الفعال في حل الأزمة الراهنة في الخليج .

مرفق

مذكرة بشأن النتائج السلبية المترتبة على أزمة
الخليج وتنفيذ جزاءات مجلس الأمن ضد العراق
بالنسبة للاقتصاد الروماني (١)

[الاصل : بالإنكليزية]

جرى في مناسبات عدة إيضاح موقف رومانيا بشأن عدوان العراق على الكويت وقيامه بضمها . وقد تراءت رومانيا اجتماع مجلس الأمن الذي وافق على القرار باستنكار هذا العدوان ، وهي تمثل تماما للإجراء الذي فرض جزاءات شاملة على العراق ، كما تلتزم الحكومة الرومانية على نحو فعال بالمشاركة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحل أزمة الخليج .

وقد سبق استرعاء انتباه المجتمع الدولي في مناسبات عديدة إلى الآثار الوخيمة التي تترتب بالنسبة للاقتصاد الروماني نتيجة لتنفيذ الجزاءات تنفيذا دقيقا (انظر على سبيل المثال الرسالة S/21643) .

وقد قدمت رومانيا وثائق تفصيلية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) حول الضرر الذي لحق بها . إلا أن حكومة رومانيا ترغب في التركيز على بعض الجوانب المهمة من الحالة وأن تقدم مزيدا من المعلومات في هذا الشأن .

إن ما قرره رومانيا من التقيد بتنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، فضلا عن حقيقة أن رومانيا أوقفت جميع مبادلاتها التجارية ومشاريع تعاونها مع العراق ، قد نجم عنهما آثار واسعة النطاق بالنسبة للاقتصاد الروماني الذي يجتاز حاليا مرحلة انتقال كاملة نحو اقتصاد السوق الحرة .

وقد بلغت الآثار الإجمالية المباشرة الناجمة عن هذا التدبير ٢,٩ من بلايين الدولارات على شكل خسائر وتكاليف إضافية ترد تحت العناوين التالية :

(١) S/21990 ، المرفق .

(أ) ١,٧ من بلايين الدولارات تمثل مجموع ديون العراق المستحقة لرومانيا وكان العراق قد تعهد بسدادها من خلال تسليم كميات من النفط بسعر ١٨ دولارا للبرميل وقد توقف هذا الترتيب ؛

(ب) ٤٦,١ من ملايين الدولارات على شكل بضائع منتجة خصيصا لمستخدمين نهائيين في العراق وكذلك في الكويت المحتلة ولا يمكن تصديرها إلى جهات أخرى ؛

(ج) ١٤٢,٦ من ملايين الدولارات تمثل قيمة أعمال التشييد وما يتصل بها من مساعدات تقنية وقد تعطلت بالنسبة للمشاريع الجاري بناؤها في العراق ؛

(د) ٦٤,٧ من ملايين الدولارات تمثل قيمة المعدات والمواد المتروكة في المواقع العراقية ؛

(هـ) ٢٠٠,٦ من ملايين الدولارات تشكل الضمانات المصرفية والاصول في الحسابات المجمدة ؛

(و) ٧٤٦ مليون دولار تمثل الفروقات المجحفة للأسعار المتزايدة التي تم على أساسها استيراد النفط الخام بين آب/أغسطس ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩٠ ، مقابل الاسعار التي سبق وعرضها العراق قبل أزمة الخليج (١٨ دولارا للبرميل) .

إن جميع هذه الآثار المباشرة البالغ حجمها ٢,٩ من بلايين الدولارات تكاد تشكل ثلث مجموع المبادلات التجارية الرومانية بالعملة الصعبة لعام ١٩٨٩ ، وتؤدي من ثم إلى أثر سلبي بنسبة ١٤ في المائة على الناتج القومي الإجمالي لرومانيا .

وينبغي للمرء أن يضيف إلى هذه الخسائر المباشرة آثارا غير مباشرة وأخرى ناشئة عن تنفيذ الحظر ولم يتم إدراجها ضمن مبلغ الـ ٢,٩ بليون دولار المذكور أعلاه :

(٤) قبل آب/أغسطس ١٩٩٠ كانت تجرى مفاوضات تتعلق بتصدير البضائع وإقامة مشاريع اقتصادية في العراق يبلغ مجموعها ٥٠٠ مليون دولار ، وقد توقفت هذه المفاوضات بما يؤثر سلبيا على سجلات الطلبات التجارية للمصانع ذات الصلة ؛

(ب) في الوقت نفسه أدى تطبيق الحظر على واردات النفط العراقي إلى خسائر في طاقات التكرير بمبلغ ٦٠ مليون دولار عن السنة الحالية ؛

(ج) كذلك أدت إعادة العاملين الرومانيين المسحوبين من العراق إلى الوطن وإعادة إدماجهم إلى تكاليف تكبدتها الشركات الرومانية بمبلغ ١٦ مليون دولار ؛

(د) وأخيرا فإن توقف عمليات تسليم البضائع إلى العراق من جانب عدد من المصانع الرومانية التي تخصصت في هذه الناحية ، في مجالات من قبيل مصانع المنسوجات ، والملبوسات الجاهزة ، والاحذية ، والمعدات والآلات الالكتروتقنية ، تؤدي إلى نتائج ملموسة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي (إضرابات وبطالة ومفلسات تضخمية) .

إن هذه الآثار السلبية تؤدي جميعا إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة أصلا التي تعانيها رومانيا .

فبين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، سجلت رومانيا تدهورا في أنشطة تكوين الدخل القومي بالأرقام المطلقة تجسّد في انخفاض بنسبة ٢٧,٧ في المائة في الإنتاج الصناعي الصافي أي في القيمة المضافة .

وزاد استهلاك الكهرباء لكل رقم قياسي للإنتاج الصافي (ألف ليو/كيلووات ساعة) بنسبة ٢٣,٧ في المائة وانخفضت الإنتاجية في الصناعة في عموم البلاد على مستوى إنتاج السلع الأساسية بنسبة ٢٣,٨ في المائة .

أما ارتفاع الدخل النقدي للسكان فقد وضع القدرة الشرائية لليو تحت الميزيد من الضغوط الحقيقية ومن هنا فكل ليو واحد متداول مثلا في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ كان هناك ما قيمته ١٩ باني من السلع الأساسية ، أما الآن فلم يعد هناك سوى ما قيمته ١٤ باني من هذه السلع ، فيما لا ترتفع الأسعار والتعريفات سوى بنسبة ٢,٢ في المائة وإذا ما استمر الاتجاه الحالي ، فقد يصل الهبوط إلى مستوى ١٠ باني وهو ما يشكل في واقع الامر اتجاها تضخميا .

ومن الأحوال السلبية الأخرى ، حالة الاستثمارات في الأشهر التسعة الأولى التي تدنو بنسبة ٢٣,١ في المائة عما كان مخططا وتقل بنسبة ٤٤,٦ في المائة عن مستوى العام الماضي .

ومن هنا ، فلن يكون من قبيل المبالغة القول بأن رومانيا كانت واحدا من أشد البلدان تضررا من جراء فرض الجزاءات بل بات من المتوقع أن تزيد جسامه الخسائر في عام ١٩٩١ ، ومما يدعو إلى القلق بخاصة نقص النفط الذي سيضع اقتصاد رومانيا في موقف في غاية الصعوبة من ناحية الطاقة في الشتاء المقبل .

بل أنه لا يتوافر رصيد مرض حتى لشهر كانون الأول/ديسمبر وأخيرا ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لما يكاد يكون نفادا كاملا للاحتياجات الوطنية من العملات الأجنبية . ولما كانت صادرات رومانيا لا تتجاوز ٥٤ في المائة أو نحوها من أداء السنة الماضية ، فإن هذا يجعل الواردات من الموارد النفطية مستحيلة عمليا . وينتظر البلاد موسمان شتويان ، كما يتوقع أن يشهد كل منهما عجزا تجاريا في حدود ٣٠٠ مليون دولار .

إن حالة الطاقة ينجم عنها أثر سلبي للغاية بالنسبة لكل مجال من مجالات الصناعة ، يؤدي إلى خفض أو وقف لخطوط الإنتاج ، بالإضافة إلى ارتباكات في النقل ونقص في الإمداد . وتأتي الزيادة في الأسعار الاستهلاكية فتؤدي إلى تفاقم المناخ الاجتماعي والسياسي المتوتر أصلا في البلاد .

إن المشاكل الاقتصادية التي باتت رومانيا تواجهها هي من العمق بدرجة قد تسبب اضطرابا سياسيا وتعرض للخطر جوهر عملية التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق .

لقد قبلت رومانيا جميع هذه الآثار السلبية الناجمة عن الحظر ، الذي قرره مجلس الأمن من منطلق رغبة المخلصة في تعزيز إيجاد حل للوضع الخطير القائم في الخليج ، امتثالاً للمبادئ والقواعد التي أجمع القانون الدولي على قبولها .

وبرغم الصعوبات التي تواجهها ، فإن رومانيا ملتزمة بالتقيد بمراعاة وتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن في المستقبل أيضا .

المرفق الرابع

توصية بشأن الهند من لجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من الهند بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفقلم السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها الهند^(١) بشأن التدابير التي
اتخذتها كيما تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ،
وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل الهند ،

(١) S/21711 ، و S/AC.25/1990/40 .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الهند نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبت بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية ، فضلا عن التكاليف المقتترنة بإعادة العمال الهنود ، الراجعين من العراق والكويت ، إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار الهند ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة الهند للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة الهند على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط والمنتجات العراقية الأخرى إلى الهند ، فضلا عن التكاليف الإضافية المقتترنة بإعادة العمال الهنود ، الراجعين من العراق والكويت ، إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم ؛

٣ - تنشأ جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى الهند لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام الهند بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامج مساعداتها مع الهند بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الهند ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضيفة الاولى

مذكرة بشأن الاثار الاقتصادية والتجارية والمالية
المرتتبة في الهند على القيود المفروضة على علاقاتها
الاقتصادية مع العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالإنكليزية]

كان لتطبيق قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ آثار مباشرة وخطيرة على الاقتصاد في الهند ، في الوقت الذي هبطت فيه احتياطات الهند من الصرف الاجنبي إلى مستويات منخفضة بشكل خطير وأصبح نمو ديون الهند الخارجية يشير القلق .

لقد أصاب الاثر الناجم من تنفيذ الجزاءات قطاعات حيوية في الاقتصاد الهندي . وفيما يلي بيان بالمجالات التي تأثرت أكثر من مواها :

- (١) عدم توفر النفط وتأثيره على الصناعة والتجارة ؛
- (٢) الطلب الاضافي على القطع الاجنبي لمواجهة الزيادة في أسعار النفط مما يؤثر في ميزان المدفوعات ؛
- (٣) خسارة في العائدات ناجمة من انخفاض حاد في الصادرات ؛
- (٤) هبوط ملحوظ في التحويلات المالية المرسلة من المفتربيين الهنود في الخارج ؛
- (٥) تكاليف العودة إلى الوطن والتأهيل بالنسبة للهنود المفتربيين ، النازحين من الكويت والعراق ؛
- (٦) التكاليف الاجتماعية التي تؤثر على البطالة باعتبارها نتيجة لما سبق ذكره اعلاه .

(١) S/21711 ، المرفق .

١ - توفر النفط :

يحتاج الإنتاج المحلي للنفط الخام وللزيوت والشحومات في الهند إلى استكمالها بواردات منتظمة لمواجهة طلبات اقتصادها المتنامي . ومع سرعة النمو الصناعي والزراعي الذي يحدث في الهند ، ترتفع مستويات الاستهلاك بشكل تدريجي .

ويبلغ الاحتياج السنوي من واردات النفط الخام ومنتجاته لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ما مقداره ٢٤,٢٨ من ملايين الاطنان ، وهذه الواردات عبارة عن عروض ارتبطت بها الهند لهذا العام على أساس سعر متوسط يبلغ ١٧ دولارا للبرميل الواحد . ومن هذا المبلغ هناك ٨,٧٥ من ملايين الاطنان من النفط و ١,٢ من ملايين الاطنان من زيت الكيروسين الممتاز من المتوقع تزويد الهند بها من العراق والكويت . وسيتعين على الهند الآن أن تحدد مصادر بديلة لتزويدها بالنفط الخام من درجات محددة ومن نوعية ملائمة تتماشى مع معامل التكرير الهندية . ويؤثر عدم شبات العرض على الأنشطة الصناعية والإنتاج الزراعي . وسيؤدي هذا أيضا إلى ارتفاع متوقع في جميع الاسعار ، فضلا عن اتجاهات الزيادة المتوسطة والطويلة المدى في أسعار النفط . ويبدو أيضا أنه سيكون هناك تكاليف اضافية تتمثل بالحصول على الزيوت والشحومات المطلوبة ، في حالة عدم توفر الخام ذي النوعية الملائمة .

٢ - الارتفاع في سعر النفط :

تأثرت الهند أيضا بالارتفاع الحاد الذي حدث في أسعار النفط بالفعل . وفي حالة زيادة هذا السعر مرة ثانية فإن الاثر المعاكس الناجم سيكون تراكميا . وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، أدرجت الهند في ميزانيتها للاستيراد ما يوازي ٢٤,٢٨ من ملايين الاطنان بسعر ٦ ٤٠٠ روبية كرور (٢ ٥٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) على أساس ١٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد . وكان التقدير أن كل دولار زيادة في أسعار النفط يتجاوز الـ ١٧ دولارا للبرميل الواحد سيؤدي إلى زيادة في فاتورة استيراد الهند بواقع ٤٠٠ روبية كرور (٢٢٢ مليون دولار) . وإذا قمنا بعملية إسقاطية لمستوى السعر الحالي وهو ٢٨ دولارا للبرميل الواحد في هذه السنة ، فإن الزيادة في فاتورة استيراد الهند ستبلغ اضافة قدرها ٤ ٤٠٠ روبية كرور (أي حوالي ٢,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) . وسوف يضع هذا قيда لا يُحتمل بالمرة على مركز احتياطي الصرف الاجنبي الضعيف .

٣ - هبوط الصادرات :

كان العراق والكويت شريكين تجاريين رئيسيين للهند . وأهمية العراق حاسمة من حيث المشاريع وتمديد السلع . وخلال السنوات العشر الماضية ، وقّرت العراق ما يزيد على ٦٠ في المائة من الصادرات من المشاريع بقيمة تبلغ ٥ ٠٠٠ روبية كرور (٢ ٧٧٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) . وبلغت قيمة الصادرات من السلع ١٢٦ روبية كرور (٧٠ مليون دولارا من دولارات الولايات المتحدة) خلال فترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠ . وكان من المتوقع ، بالنسبة للصادرات الهندية التي تشمل الشاي والتوابل والكيماويات الأساسية والسلع الهندية ، أن تسجل زيادات أخرى خلال السنة الحالية .

وارتفعت أيضا الصادرات الهندية بشكل ملحوظ من ٩٢ روبية كرور (٥١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ إلى ١٩٨ روبية كرور (١١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ . وتشمل هذه الصادرات الارز والاحجار الكريمة والمجوهرات والفواكه والخضر والسلع الهندية .

وسوف تؤدي القيود المفروضة على الهند مع هذين البلدين إلى خسارة إجمالية في القطع الاجنبي قد تبلغ حوالي ١٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الاشهر الـ ١٢ القادمة .

وعلاوة على ما سبق ذكره ، أبرمت الهند مع العراق اتفاق دفع مؤجلا لمشاريع التشييد المتواصلة في العراق . ومن المبلغ الذي يصل إلى ٤٠٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة المستحق دفعه في عام ١٩٩٣ ، هناك مبلغ ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يستحق دفعه للهند في عام ١٩٩٠ . ومع تطبيق الجزاءات ، لم يعد في الإمكان نقل هذا المبلغ على هيئة نفط خام ، وفقا للاتفاق المبرم بين البلدين .

٤ - هبوط في الدفعات المالية :

يقدر أن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ هندي كانوا يعملون في أعمال تخدمية في العراق والكويت . وكان هؤلاء المغتربون مسؤولين عن إرسال تحويلات مالية للهند تصل إلى حوالي ٧٠٠ كرور روبية (٢٨٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) سنويا . ويؤدي فرض القيود على هذين البلدين إلى خروج العمال الهنود منهما . وقد أدى هذا بدوره إلى التوقف التام للتحويلات المالية الراهنة ، وتجميد الاموال التي سوف تستخدم كدفعات مالية في المستقبل ، وسوف تخفض هذه الحالة ، بشكل خطير من توقعات الحصول على دفعات مالية في المستقبل حتى بعد استئناف حدوث ذلك مرة أخرى إن حدث .

٥ - إعادة توططين المفتربين العائدين وتأهيلهم :

يتعين على الهند أن تنفق مبالغ كبيرة من القطع الاجنبي لجلاء مواطنيها من العراق والكويت . ويجري حاليا حساب هذه التكاليف . ولتوضيح صورة التكلفة المتكبدة على عنصر واحد فقط من عملية الجلاء ، فإن رحلة طيران واحدة تنقل ٢٠٠ راكب تكلف الحكومة ٧٥ روبية لآخ . وإذا كان ٢٠ ٠٠٠ فقط من العدد المحتمل جلاؤه وهو يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ سيجري نقلهم بالطائرات ، فإن تكاليف الرحلات وحدها سيبلغ ٥٠ روبية كمرور (أي حوالي ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) . وبالإضافة إلى هذه التكاليف والخسارة المالية المتعلقة بالدفعات المالية ، سيتعين على الهند أن تنفق مبالغ كبيرة لتأهيل العمال المهاجرين العائدين من الهند . وسيزيد تدفق هؤلاء العمال من خطورة تفاقم حالة البطالة الحادة في هذا البلد . وقد أصبحت المشكلة التي يواجهها هؤلاء العمال تتسم بمزيد من الحدة بحيث أنها قد تركت وراءها أصولا ضخمة ، وأنها تحتاج إلى بداية حياة جديدة مختلفة تماما .

النتيجة

ستؤثر الجزاءات المفروضة على العراق والكويت بشكل خطير ، ليس على إدارة الموارد في الهند فحسب ، بل إنها ستشكل تراجعا في جهود الهند الإنمائية . ولا تستطيع الهند ، بمفردها ، أن تجد الحلول القصيرة المدى لمواجهة الأثر السلبي الحاد الذي سيشترتب على الاقتصاد الهندي من فرض الجزاءات . ولذلك تسعى الهند ، في هذا الصدد ، إلى الحصول على الإغاثة في المجالات المحددة أعلاه ، بواسطة العمل على تحقيق زيادة في مجال توفير النفط والتعويض المالي .

الضيفة الثانية

مذكرة عن الاثار الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتحملها الهند نتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

لقد اسفرت الازمة الحالية في الخليج عن آثار مربكة مباشرة على الاقتصاد الهندي ، فضلا عن آثار معاكسة طويلة المدى . وكانت الصدمة اشد ما تكون على ميزان المدفوعات الذي يعاني فعلا من ضغوط نتيجة لمدفوعات الديون الجارية .

إن ما حققته الهند من نمو في الثمانينات وما كانت تعمل على تحقيقه في التسعينات معرض الآن للخطر نتيجة التطورات في الخليج . ولاشك أن وقع هذه التأثيرات على اقتصاد بلد منخفض دخل الفرد فيه مثل الهند اشد كثيرا منه على البلدان المتقدمة أو البلدان النامية ذات الدخل الفردي المرتفع .

لقد أشر تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٦١ (١٩٩٠) على قطاعات حيوية في الاقتصاد الهندي . وكان من أكثر المجالات التي تأثرت مايلي :

(١) النقص في إمدادات النفط وأثر ذلك على الصناعة والزراعة ؛

(ب) ضرورة توفير مبالغ اضافية من النقد الاجنبي لمواجهة ارتفاع اسعار النفط ، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات ؛

(ج) نقص العوائد الناتج عن هبوط حاد في الصادرات ؛

(د) هبوط كبير في تحويلات الهنود العاملين بالخارج ؛

(هـ) تكاليف إعادة وتأهيل العمال الهنود النازحين من الكويت والعراق ؛

(١) S/22013 ، المرفق .

(و) التكاليف الاجتماعية واثرها على زيادة نسبة البطالة نتيجة للظروف المذكورة .

الف - مسألة الحصول على النفط

يلزم تكملة الانتاج المحلي من النفط الخام وزيت النفط وزيوت التشحيم بالهند بالواردات لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد النامي . ومع النمو السريع للقطاعين الصناعي والزراعي بالهند ، يتزايد الاستهلاك بصورة متسارعة .

وتقدر احتياجات الهند السنوية من واردات النفط الخام ومشتقاته للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بنحو ٢٤,٢٨ مليون طن تم اعتماد المبالغ اللازمة لتوريدها لهذه السنة على أساس سعر متوسط قدره ١٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرميل . ومن هذه الكمية كان متوقعا أن يأتي ٨,٧٥ مليون طن من النفط و ١,٢ مليون طن من زيت الكيروسين الممتاز من العراق والكويت . وقد حاولت الهند أن توجد مصادر بديلة لتوريد النفط الخام من نوعية معينة وبدرجة من الجودة تناظر ما تنتجه المصافي الهندية . إلا أن عدم وضوح الرؤية بشأن توريد هذه المواد يوشع تأثيرا سيئا على النشاط الصناعي والانتاج الزراعي . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى زيادة الاسعار بشكل عام على أساس المضاربة فضلا عن الزيادات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل لاسعار النفط . ويحتمل أن تواجه الهند أيضا نفقات اضافية فيما يتعلق بالحصول على الكميات المطلوبة من زيت النفط وزيت التشحيم إذا لم يتوفر النفط الخام من النوع المطلوب .

باء - الإرتفاع في اسعار النفط

تأثرت الهند أيضا بالارتفاع الحاد في اسعار النفط نتيجة للازمة . وإذا استمر هذا الارتفاع فستكون له آثار تجميعية معاكسة . وقد وضعت الهند في ميزانيتها لعام ١٩٩٠-١٩٩١ مبلغ ٣ ٥٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لاستيراد ٢٤,٢٨ مليون طن على أساس سعر البرميل ١٧ دولارا . ويقدر أن الهند ستتحمل ٢٢٢ مليون دولار مقابل كل دولار واحد زيادة في اسعار النفط على ال ١٧ دولارا للبرميل . فإذا كان السعر المسقط للسنة هو ٢٨ دولارا للبرميل فسيكون على الهند أن تتحمل مبلغا اضافيا يصل الى ٢,٤ بليون دولار . وهذا يضع عبئا لا يمكن تحمله على احتياطي العملات الصعبة الهش في الهند .

جيم - النقص في حواصل المصادرات

إن العراق والكويت من الشركاء التجاريين المهمين للهند . وقد بلغت المصادرات السلعية الى البلدين خلال السنة الماضية نحو ١٨٠ مليون دولار . هذا بالإضافة الى أن المصادرات أظهرت اتجاهها تصاعديا في السنوات الأخيرة . وعلى مدى السنوات القليلة الأخيرة كانت المصادرات الى العراق في شكل مشاريع تمثل حوالي ٦٠ في المائة من مجمل صادرات الهند من المشروعات ، بما يقدر بمبلغ ٢,٧ بليون دولار . كما تتلقى الهند من العراق مبلغا يزيد على ٤٠٠ مليون دولار كموائد ، منها ٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وحده ، ونتيجة للأزمة لم تقتصر الخسارة على مبلغ ٢٦٥ مليون دولار فقط خلال السنة الجارية كانت متسلمها الخزينة الهندية ، ولكن ستكون هناك خسارة كبيرة أيضا نتيجة لاضطراب الاعمال واثار ذلك على الصناعة التحويلية والمزارعين والمصدرين .

دال - هبوط التحويلات

يقدر أن ٢٠٠ ألف من الهنود كانوا يعملون في مهن مختلفة في العراق والكويت . وكانت تحويلات هؤلاء العاملين الى الهند تبلغ ٢٨٩ مليون دولار في السنة . إلا أن فرض القيود على هذين البلدين أدى الى خروج جماعي للعاملين الهنود ، مما أدى الى وقف كامل للتحويلات الجارية وتجميد المبالغ التي كان يمكن تحويلها في المستقبل فضلا عن هبوط كبير في توقعات التحويلات في المستقبل حتى ولو استؤنفت هذه التحويلات .

هاء - إعادة وتأهيل العمال النازحين من العراق والكويت

يقدر عدد العمال الهنود الذين نزحوا من العراق والكويت بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ عامل وقامت الحكومة الهندية بعمل ضخ لإعادةتهم الى وطنهم . وقد بلغت تكلفة إعادة ١٣٠ ألفا من الهنود الى بلدهم نحو ٢٠٠ مليون دولار .

وتقدر تكاليف إعادة تأهيل ١٢٠ ألفا من المواطنين العائدين من الخليج بنحو ٧٢٠ مليون دولار ، علما بأن المهاجرين العائدين تركوا وراءهم اصولا كبيرة وهم مضطرون لبدء حياتهم من جديد .

واو - تناول أزمة الخليج

هناك مجهولات كثيرة وضخمة تتحكم في تقدير أبعاد أزمة الخليج على اقتصاد الهند ، من ناحية المدة التي تستغرقها الأزمة ومتى ستحل وعلى أي شكل . وإذا استمرت الأزمة بدون حل فإن شدة وطاقتها على الاقتصاد الهندي ستكون أكثر فأكثر . وقد أعدت بعض التقديرات عن اثر الصدمة على ميزان المدفوعات .

وبافتراض أن متوسط سعر النفط الخام في الأشهر الاثني عشر القادمة سيكون نحو ٢٥ دولارا للبرميل ، في مقابل ١٨ دولارا كانت مقدرة لو لم تقع أزمة الخليج ، فإن التكلفة الاضافية لاستيراد النفط وزيوت التشحيم تبلغ ٢,٤ بليون دولار . وإذا كان متوسط التكلفة في ١٩٩١ نحو ٢٨ دولارا للبرميل فإن المدفوعات التي تدفعها الهند للخارج بسبب هذه الزيادة سوف تبلغ نحو ٣,٦ بليون دولار .

وتبقى الخسارة الناجمة عن عدم تدفق التحويلات للسنة القادمة ، بافتراض عدم زيادتها ، نحو ٢٠٠ مليون دولار على الأقل .

وتبلغ الخسارة في الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩١ زهاء ٣٠٠ مليون دولار على الأقل إذا أخذنا في الاعتبار حساب خسارة أسواق العراق والكويت فقط .

زاي - الخلاصة

بناء على ما تقدم ، وعلى أساس تقديرات متحفظة جدا ، فإن تآثر ميزان المدفوعات في الهند في العام القادم سيكون نحو ٢,٨ بليون دولار . ويجب أن ينظر الى هذه التقديرات على أنها أولية وخاضعة للتحديث في ضوء تطورات الموقف في منطقة الخليج . ثم أن هناك تكاليف متنوعة اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب تقييمها بشكل كمي في هذه اللحظة ، ما لم يتم تخفيض الاثر على ميزان المدفوعات .

ومع أن الاقتصاد الهندي يتسم بصلابة أصيلة نظرا لحجمه ، وموارده من المواد الخام ، والمهارات المهنية والتجارية ، والبنية الأساسية الصناعية ، وما إلى ذلك ، فإن أزمة الخليج ستكون لها آثار ضخمة معاكسة على نمو الهند الصناعي والزراعي ، وعلى مستوى الأسعار ، وعلى قدرة الحكومة على تنفيذ الاتجاه الحالي نحو التحرر الاقتصادي . ومع ذلك يبقى الاثر الأكبر لهذه الأزمة على ميزان المدفوعات نظرا للزيادة الحادة في أسعار النفط .

وتحاول الهند التغلب على الموقف . إلا أنه بدون مساعدة خارجية ضخمة فسوف تصاب الجهود الإنمائية فيها بنكسة خطيرة . ولا تستطيع الهند وحدها أن تجد حلاً على المدى القصير لمواجهة هذه الأزمة .

وفي هذا الإطار فإن الهند تسعى إلى الحصول على ما يخفف العبء عن اقتصادها ، ولا سيما في المجالات التي حددناها أعلاه ، عن طريق زيادة توفير النفط وتقديم تمويلات مالية . ويستطيع المجتمع الدولي مساعدة الاقطار ذات الدخل الفردي المنخفض مثل الهند ، خاصة عن طريق توفير ما تحتاجه من النفط بسعر أرخص .

التذييل الاول

الآثار المعاكسة على اقتصاد الهند نتيجة
لازمة الخليج خلال العام الحالي ١٩٩٠

بملايين الدولارات الأمريكية

| |
|------------------------------|
| ١ ٦٦٠ |
| (على أساس ٢٤ دولارا للبرميل) |
| ٣٠٠ |
| ٣٦٥ |
| ٣٠٠ |
| ٧٣٠ |
| _____ |
| ٣ ٠٤٥ |
| _____ |

| |
|---|
| الزيادة في فاتورة النفط وزيوت التشحيم |
| نقص في التحويلات الى الهند |
| الخسارة في صادرات السلع والخدمات |
| إعادة ١٣٠ ألف عاملا إلى بلادهم |
| إعادة التأهيل (على أساس طلبات الولايات) |
| على مدى السنتين |
| المجموع |

التذييل الثاني

الآثر المتوقع على ميزان المدفوعات
لعام ١٩٩١

بملايين الدولارات الأمريكية

| | |
|------------------------------|----------------------------------|
| ٢ ٣٦٠ | النفط وزيوت التشحيم (١) |
| (على أساس ٢٥ دولارا للبرميل) | |
| ٢٠٠ | الفاقد من التحويلات |
| ٣٠٠ | الخسارة في صادرات السلع والخدمات |
| <hr/> | |
| ٢ ٨٦٠ | المجموع |
| <hr/> | |

(١) وإذا تم الحساب على أساس معدل ٢٨ دولارا للبرميل ، فسيصل الرقم إلى ٣,٦ بليون دولار .

المرفق الخامس

توصية بشأن يوغوسلافيا من لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

إن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية
بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تشير الى قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، والى
قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في
٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٣٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤
ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠)
المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضا الى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها يوغوسلافيا^(١) بشأن التدابير التي
اتخذتها كيما تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ،
وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت الى ممثل يوغوسلافيا ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه يوغوسلافيا نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معقدة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والاقتصادية التي تكبدتها يوغوسلافيا ،

وإذ تسلم بأن من شأن استمرار يوغوسلافيا ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشفي على حكومة يوغوسلافيا للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة يوغوسلافيا على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط العراقي الى يوغوسلافيا ؛

٣ - تناهد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية الى يوغوسلافيا لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام يوغوسلافيا بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، الى استعراض برامج مساعداتها مع يوغوسلافيا بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملاً بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب الى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، الى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها يوغوسلافيا ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى مجلس الأمن .

الضيفة الاولى

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية ليوغوسلافيا^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

يُهنّي الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويتشرف ، في معرض الإشارة إلى مذكرة الأمين العام SCPC/7/90(1) المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بالاحاطة بالتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

أولا

في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ قررت الحكومة اليوغوسلافية تأييد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقيام على نحو منتظم بتطبيق جميع الجزاءات التي طلبها . ولذلك شرعت على الفور في تنفيذ أحكام القرار بطريقة وبمعدل وفي ظل ظروف ممكنة من الناحية الواقعية .

وفي إطار الفقرتين ٢ و ٤ من القرار ، قررت الحكومة اليوغوسلافية ما يلي :

- ١ - وقف جميع الشحنات إلى العراق والكويت وكذلك استخدام وسائط النقل اليوغوسلافية لتزويد العراق والكويت بمنتجات بلد ثالث ؛
- ٢ - التعليق المؤقت للواردات من العراق ؛
- ٣ - عدم تزويد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية ما دامت الجزاءات المعمول بها بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) سارية المفعول ؛
- ٤ - القيام كذلك ، وحسب ما ينجم من تطورات ، بخفض عدد اليوغوسلافيين العاملين في مواقع البناء في العراق والكويت ؛
- ٥ - تجميد الأصول العراقية .

(١) S/21618 ، المرفق .

وفيما يتعلق بالفقرة ٩ ، فإن الحكومة اليوغوسلافية لا تعترف بإجراء الضم وتؤيد وحدة وسيادة الكويت وحكومتها الشرعية .

ثانيا

إن الشاغل الرئيسي للحكومة اليوغوسلافية في هذا الوقت هو سلامة الرعايا اليوغوسلافيين الذين لا يزالون في العراق والكويت . ويجري حاليا اتخاذ الترتيبات لنقلهم إلى البلاد . وقد كان هناك وقت اندلاع الازمة حوالي ٧ ٠٠٠ وحوالي ٥٠٠ من المواطنين اليوغوسلاف في العراق والكويت على التوالي .

وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آب/أغسطس ، تم نقل ١ ١٥٠ من الرعايا اليوغوسلاف في قوافل إلى الاردن ، ومن ثم نقلهم إلى يوغوسلافيا عن طريق عمان بواسطة الخطوط الجوية اليوغوسلافية . وقد عاد برا عن طريق تركيا حوالي ٦٠٠ من المواطنين اليوغوسلاف وكان بحوزة معظمهم بالفعل سمات خروج . ومنذ نشوب الازمة كان عدد صغير نسبيا من اليوغوسلاف في العراق يُمنحون سمات خروج . وبمعنى آخر فإن العامل الرئيسي الذي حدد عدد الذين سُمح لهم بالمفادرة هو حيازة سمات خروج . ويوجد حاليا أقل من ٦ ٠٠٠ مواطن يوغوسلافي في العراق وحوالي ٤٠ في الكويت .

وبالنظر إلى المعويات المصادفة في الحصول على سمات الخروج ، والمشاكل المتعلقة بالإمدادات الغذائية (بسبب نقص الاغذية في السوق العراقي) فقد أصبحت مشكلة توفير الاغذية للعاملين اليوغوسلاف المتبقين في العراق مشكلة حادة للغاية . ومن ثم فإن الحكومة اليوغوسلافية ترى أن من اللازم أن يبادر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على سبيل الاستعجال ، إلى اصدار تعليمات مُفصلة فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية للرعايا الأجانب بمعنى رفع الحصار فيما يتصل بالشحنات ذات الأغراض الإنسانية البحتة .

ثالثا

إن التقيد الصارم بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) سوف ينجم عنه آثار سلبية واسعة على الاقتصاد اليوغوسلافي . وهذا ما يدفع الحكومة اليوغوسلافية إلى أن تطلب الدخول في مشاورات مع مجلس الأمن في إطار المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الخصوص ، وبالنظر إلى خطورة الحالة ، تود الحكومة اليوغوسلافية أن تطرح النقاط التالية :

١ - ان القيمة الإجمالية للمشاريع التي عملت فيها الشركات اليوغوسلافية في العراق تقرب من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة .

٢ - ان يوغوسلافيا تستورد النفط من العراق سدادا للديون المستحقة للشركات اليوغوسلافية التي تقوم بتنفيذ مشاريع استثمارية في العراق وبتمديد البضائع إليه . وبسبب تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فلن يكون يوغوسلافيا بحاجة إلى ١,٨ مليون طن من نفط العراق مع نهاية هذا العام ، كما سيبقى الدين المستحق على العراق للشركات اليوغوسلافية بمبلغ ٢٤٢ مليون دولار مستحقا بغير سداد .

إن أوجه النقص هذه في احتياجات البلاد الإجمالية من النفط سيلزم تعويضها بمشتريات من أسواق بديلة وبأسعار مرتفعة إلى حد كبير . ولشراء هذا النفط سوف يتعين على يوغوسلافيا دفع حوالي ٨٠ مليون دولار زيادة في أسواق البيع الفوري طبقاً لتقلبات سعر النفط .

وفضلاً عن ذلك ، فنظراً لارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج ، سوف يتعين على يوغوسلافيا أن تدفع أسعاراً أعلى عن النفط المتحصل من المصادر الأخرى لنفطها المستورد . ومن المقدّر أن تدفع يوغوسلافيا لتلك البلدان ، مع نهاية هذا العام ، حوالي ١٦٥ مليون دولار زيادة عن المستهدف لقاء الواردات النفطية .

٣ - في عام ١٩٩٠ تبلغ مطالبة يوغوسلافيا من العراق حوالي ٢٢٥ مليون دولار لقاء التعاقدات النقدية بعملية قابلة للتحويل . لكن مع مراعاة أن النفط يكاد يكون المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للعراق ، وأنه لن يتم تصديره بسبب الحصار الاقتصادي ، فلن يتمكن العراق من سداد هذه المدفوعات أيضاً إلى يوغوسلافيا .

٤ - إذا جرى إنهاء الأعمال تماماً في مواقع البناء نتيجة استمرار الجزاءات وهذا ما ينطوي عليه التنفيذ الكامل للجزاءات ، فمن المحتمل ألا يتسنى نقل جميع الآلات والمعدات الموجودة في المواقع إلى يوغوسلافيا ، وهي تُقدّر بحوالي ١٥٠ مليون دولار .

٥ - إن الشركات اليوغوسلافية تعمل أيضاً وفق أوامر من العراق والكويت تتصل في جانب منها بالهياكل المبنية بواسطة الشركات اليوغوسلافية في هذين البلدين . ويوجد في الوقت الحالي ما قيمته حوالي ٢٥٠ مليون دولار على شكل بضائع

محملة على السفن أو في المستودعات أو مخازن الشركات وهي جاهزة للتسليم . والتكاليف الإضافية في هذا البند وحده يبلغ مجموعها حوالي ٢٧ مليون دولار شهريا .

٦ - يتعين على العراق أن يدفع إلى يوغوسلافيا في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ مبلغ ٩٥٥ مليون دولار وقد تم بالفعل تأجيل سداد هذا المبلغ . وبالإضافة إلى ذلك ، ففي الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ سوف يستحق مبلغ ٧١٠ من ملايين الدولارات ديونا على العراق تدفع نقدا أو بعملة قابلة للتحويل أو على أقساط .

ومن مقتضيات الواقعية أن يتوقع من الجانب العراقي أن يطلب تأجيلا جديدا لمدفوعاته المعاد جدولتها ، وأنه سوف يتجنب المدفوعات النقدية باعتبار أن الحصار الاقتصادي قد حال بينه وبين مصدره الرئيسي لحاصل التمدير .

٧ - إن الاثر السنوي للتعويض عن الإيرادات الضائعة سنويا ، ما دام العراق سيعجز عن الوفاء بمدفوعاته ، يمكن أن يُعبر عنه أيضا بمبلغ الفائدة التي سيتعين على يوغوسلافيا دفعها على القروض التي تكفل التعويض عن المطالبات من هذين المصدرين ، وتبلغ حوالي ١٨٠ مليون دولار سنويا .

على أساس جميع ما سبق تعداداه ، يمكن الاستنتاج بأن الاثار السلبية الناجمة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) على الاقتصاد اليوغوسلافي سوف تمل إلى حوالي ثلاثة بلايين من دولارات الولايات المتحدة .

الضميمة الثانية

البيان المقدم من يوغوسلافيا ، وفقا للمادة ٥٠
من ميثاق الأمم المتحدة ، إلى لجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) (١)

[الاصل : بالانكليزية]

أولا

في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وبعد وقت قصير جدا من اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، تعهدت حكومة يوغوسلافيا بتطبيق جميع التدابير الواردة فيه على نحو كامل ومستمر .

وفي المذكرة الشفوية التي قدمها وزير الخارجية الاتحادي بيوغوسلافيا إلى الأمين العام في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، والتي عُمِّمت بوصفها الوثيقة S/21618 ، أبلغت الحكومة اليوغوسلافية مجلس الأمن بما اتخذته من تدابير لتنفيذ الفقرتين ٢ و ٤ من هذا القرار ٦٦١ .

وقرار الحكومة اليوغوسلافية بالامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ المتعلق بتنفيذ الجزاءات المفروضة على العراق يعكس سياسة يوغوسلافيا الدائمة ، التي تشمل في أن أي انتهاك للقانون الدولي أو أي استخدام للقوة ضد سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة واستقلالها وسلامتها الإقليمية لا يمكن قبوله ولا يجوز تركه دون مد .

بيد أن يوغوسلافيا تجتاز مرحلة حاسمة من الإصلاح الاقتصادي الجذري وإعادة الهيكلة ، وهي قد قررت تنفيذ القرار ٦٦١ من منطلق مبادئها دون شك ، ولكن هذا القرار ستكون له بالتأكيد آثار سلبية بالغة على جميع نواحي الاقتصاد اليوغوسلافي ، مما يرجع إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية الهامة والمتشعبة والقائمة بين يوغوسلافيا من ناحية والعراق والكويت من ناحية أخرى .

وعبر السنين ، كان العراق من أهم شركاء يوغوسلافيا في مجال التجارة والأعمال . وهذا البلد يتلقى صادرات يوغوسلافية تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل سنة .

(١) S/AC.25/1990/CRP.5 ، المرفق .

وعند بداية الازمة ، كانت هناك عدة مئات من الشركات اليوغوسلافية تشارك على نطاق واسع في المشاريع الاستثمارية بالعراق . والقيمة الإجمالية لهذه المشاريع تناهز ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . ووجود الكثير من هذه الشركات ، في حد ذاته ، كان يستند ، في الواقع ، إلى الإيرادات التي كان ينتظر أن تتحقق نتيجة لأنشطتها في العراق . وبالإضافة إلى ٨ ٠٠٠ عامل يعيشون ويعملون في العراق ، فإن هناك ما يبلغ ٨٠ ألف نسمة من العمال وأسرهم سوف يتأثرون على نحو مباشر من جراء تنفيذ الجزاءات ضد العراق والكويت . وغالبية شركات البناء اليوغوسلافية في العراق سيتعذر عليها إلى حد كبير أن تجد عقودا جديدة في بلدان أخرى أو في يوغوسلافيا نفسها . وقد يتوقع لكثير من الأعمال أن تتوقف ، ولكثير من الوظائف أن تفقد . كما أن الشركات التي كانت تفضل بتزويد عمال البناء اليوغوسلاف بالمعدات والمواد الغذائية ستتأثر إلى حد بعيد .

والعراق كان مورد نفط رئيسيا لمعامل التكرير اليوغوسلافية ، وهذا سيؤثر بشكل حاد على ميزان الطاقة بيوغوسلافيا . ويوغوسلافيا تستورد النفط لتحصيل الديون المستحقة للشركات اليوغوسلافية التي تقوم بتنفيذ مشاريع في العراق أو بتصدير سلع إليه .

وفي عام ١٩٩٠ ، كان قد تم التعاقد على استيراد ٣,٢ ملايين طن من النفط العراقي ، بسعر ١٣٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد ، مما كان سيؤدي إلى سداد ٤١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا من المطالبات المالية المختلفة للشركات اليوغوسلافية .

وقبل اتخاذ القرار ، كان قد تم استيراد ١,٣ من ملايين الاطنان من النفط ، مما يعني سداد حوالي ١٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من مجموع المطالبات المالية اليوغوسلافية ، في الوقت الذي تجمد فيه تسديد الرصيد المتبقى البالغ ٢٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

والفرق بين واردات النفط العراقي المزمعة والمتحققة ، والذي يناهز مليوني طن ، سوف تتم تغطيته بمشتريات سوقية فورية بأسعار بالغة الارتفاع (والسعر الحالي للنفط ذي النوعية المقاربة يبلغ ٢١٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد تقريبا) مما يعني حدوث خسارة مباشرة تصل إلى ٤٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

ويوغوسلافيا بلد مستورد صاف للنفط وللمنتجات البتروكيمياائية . وحدث زيادات في سعر النفط يؤدي إلى تفاعل متسلسل في سعر هذه المنتجات ، وهذا سيعود بدوره إلى خسارة مالية أخرى تناهز ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

ومصادرات يوغوسلافيا إلى الكويت تصل إلى ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، والشركات اليوغوسلافية تفضلع بعدد من المشاريع الاستثمارية الهامة في هذا البلد . وعند نشوب الأزمة ، كان هناك حوالي ٥٠٠ مواطن يوغوسلافي يعملون بمشاريع في الكويت . بيد أنه لم يجر استيراد نفط كويتي في السنوات الأخيرة .

ثانيا

١ - مما سبق ، يتبين أن العواقب القصيرة الاجل ، والغورية في الواقع ، تقدر بمبلغ ١,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة . وهذا المبلغ يتضمن ما يلي :

- ١٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ترجع إلى عدم شحن المصادرات ، التي تم التعاقد عليها بالفعل ، إلى العراق والكويت ؛

- ٢٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وهذه تمثل كميات من النفط كانت ستسلم إلى يوغوسلافيا لسداد ديون عراقية مستحقة للشركات اليوغوسلافية ؛

- ٢٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من العراق و ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الكويت ، مما يرجع إلى تجميد المدفوعات المتعلقة بالسلع والخدمات اليوغوسلافية ؛

- ما يعادل ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بسبب عدم سداد المطالبات المالية بالعملة العراقية ؛

- ٤٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مما يتعلق بشراء مليوني طن من النفط من سوق المصفقات الفورية ؛

- ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بسبب شراء نفط ومنتجات نفطية من بلدان أخرى بأسعار أكثر ارتفاعا .

٢ - وبالإضافة إلى هذه الخسارة الفورية البالغة ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة بنهاية هذا العام ، تشير التقديرات إلى أن الخسارة الشاملة المحتملة بالنسبة للاقتصاد اليوغوسلافي في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ قد تصل إلى حوالي ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك في حالة استمرار الأزمة .

ومن الملاحظ ، أولاً ، أن المطالبات المالية الإجمالية للشركات اليوغوسلافية في هذه الفترة عن الأعمال التي اضطلعت بها بالفعل في العراق تبلغ ٦٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وهذه تتضمن :

- الاستحقاقات ، التي يمل مجموعها إلى ٩٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، والمتعلقة بالديون العراقية الواجبة الاداء ليوغوسلافيا ، والتي أعيدت برمجتها في عدة مناسبات ماضية ، والتي ينبغي سدادها في هذه الفترة ؛

- دفع مبلغ ٧١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار شروط إنفاق التسليف الذي أُعد من خلال المصرف اليوغوسلافي للتععاون الاقتصادي الدولي ، وهذا المبلغ واجب الاداء أيضا في هذه الفترة .

كما يلاحظ ، ثانياً ، أن المشاريع الاستثمارية التي تعاقدت عليها الشركات اليوغوسلافية في العراق والكويت في نفس الفترة تقدر بحوالي ٢ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ولكن تحقيقها في هذا الوقت تكتنفه الشكوك .

ويلاحظ ، ثالثاً ، أن ثمة أعمالاً جديدة كان قد تم التعاقد عليها مع العراق والكويت ، وهذه تبلغ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة ، وسوف تؤدي الأحوال التي برزت مؤخراً إلى تعطيل قدرات كبيرة ، إذ أن من المتعذر أو المستحيل على هذه الأعمال أن تجد أسواقاً بديلة .

٣ - وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات اليوغوسلافية قد انتجت معدات ومواد تبلغ قيمتها التقديرية ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك من أجل أعمال مشاريعها الاستثمارية في العراق والكويت وأيضاً من أجل زبائنها في هذين البلدين ، وهذه المعدات وتلك المواد جاهزة حالياً للتسليم . كما يجري في الوقت الراهن إنتاج معدات ومواد إضافية ، لذات الغرض ، يمل ثمنها إلى نفس القيمة تقريباً ، أي إلى ٢٥٠

مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . أما قيمة الماكينات والمعدات والممتلكات الأخرى ، التي لدى الشركات اليوغوسلافية في العراق ، فتقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وهذا يصل إلى مبلغ إجمالي يساوي ٧٠٠ مليون دولار .

ثالثا

من خلال الشروع في الاضطلاع ببرنامج جذري للإصلاح الاقتصادي موجه نحو إقامة سوق اقتصادية متكاملة الأركان وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي وإمكانية تحويل النقد الأجنبي ، قامت الحكومة اليوغوسلافية منذ بداية هذا العام باتخاذ خطوات هامة تستهدف الاستقرار الاقتصادي . والعواقب السلبية التي تكتنف الاقتصاد اليوغوسلافي من جراء هذه الحالة قد تهدد ذلك النجاح الذي أحرز في مضمار مكافحة التضخم الجامح والتحسين الكبير في ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطي من العملة الأجنبية إلى حد لم يسبق له مثيل ، مما تحقق نتيجة الإيمان في شد الحزمة على البطون واتخاذ تدابير تقشيفية صارمة .

ومن البديهي أن البرنامج الاقتصادي قد تم وضعه استنادا إلى حساب بالغ الدقة للإيرادات والمصروفات المترتبة على المعاملات الدولية والدعم المالي الأجنبي . كما أن أسعار الواردات من الطاقة ، مثل سعر النفط ، كانت محسوبة أيضا وفق مستويات أكثر انخفاضا . ومن ثم ، فإن عواقب تنفيذ الجزاءات ضد العراق ، وما تلا ذلك من ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط ، سوف تؤدي إلى إحداث أثر وخيم بعملية الإصلاح في مجموعها ، كما أنها قد تعوق تحقيق نتيجة ناجحة . وبالإضافة إلى العواقب الاقتصادية الخطيرة ، قد يؤدي هذا أيضا إلى آثار اجتماعية حادة .

وفي الوقت الذي توشك فيه يوغوسلافيا أن تبدأ دورة استثمارية جديدة تمثل عنصرا ضروريا لنجاح الإصلاح الاقتصادي لديها ، فإن من الواضح أنها تجد نفسها في عداد البلدان التي ستتأثر على نحو بالغ الخطورة بالحالة الشاملة التي تترتب على الغزو العراقي للكويت وتنفيذ جزاءات مجلس الأمن .

وفي مثل هذه الظروف ، لا تجد يوغوسلافيا أمامها أي سبيل سوى أن تتجه إلى المجتمع الدولي ، ولا سيما مجلس الأمن ، في إطار المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تطالب باتخاذ تدابير محددة من أجل تخفيف العبء الذي ستتحمله بسبب تنفيذ الجزاءات .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن مجلس الأمن وهذه اللجنة عليهما مسؤولية خاصة في هذه الحالة . فمن الواجب عليهما أن يتيقنا من أن تكاليف تنفيذ الجزاءات لن تسفل كاهل البلدان النامية ، التي تنتمي إليها يوغوسلافيا ، بل ستحملها تلك البلدان التي تستطيع تكبد قيمتها . ولا يجوز أن تترك تلك البلدان التي تتحمل عبثا مرهاقا من الديون الخارجية ، على سبيل المثال ، تقوم في النهاية أيضا ، وفي هذه الظروف ، بدفع أسعار باهظة تتجاوز أي أسعار تدفعها بلدان أخرى . ومن التدابير المحتملة ، في هذا الوضع ، مثلا ، أن يتحلى الدائنون بأقصى درجة من التفهم فيما يتمثل بالبلدان المدينة ، بما فيها يوغوسلافيا ، حيث أن هذه البلدان ستتأثر أكثر من غيرها ، دون أدنى شك . ومن المتوقع بالتالي أن يتولى مجلس الأمن وهذه اللجنة وضع تدابير وآليات محددة من أجل مساعدة البلدان التي ستتضرر إلى حد بالغ الخطورة من جراء القرار ٦٦١ .

الضحية الثانية

مذكرة بشأن الآثار السلبية المترتبة على أزمة الخليج
وعلى تنفيذ جزاءات مجلس الأمن المفروضة على العراق ،
بالنسبة للاقتصاد اليوغوسلافي^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

أولا

بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة ، قام الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية ليوغوسلافيا في مذكرته الشفوية المؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ، بعرض موقف الحكومة اليوغوسلافية من تنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) .

في تلك المذكرة الشفوية ذكر الوزير بصورة واضحة قاطعة أن الحكومة اليوغوسلافية ، اعتبارا من تاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وافقت على القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وبدأت بتطبيق جميع الجزاءات التي يتطلبها القرار تطبيقا كاملا منتظما .

وبموجب الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ، قررت الحكومة اليوغوسلافية ما يلي :

١ - إيقاف جميع الشحنات الموجهة الى العراق وإيقاف استخدام وسائل النقل اليوغوسلافية لإمداد العراق والكويت بمنتجات بلدان ثالثة ؛

٢ - تعليق جميع عمليات الاستيراد من العراق ؛

٣ - إيقاف جميع الاستثمارات وأعمال البناء التي تقوم بها شركات يوغوسلافية في العراق ؛

٤ - عدم تزويد العراق بالأسلحة والمعدات العسكرية مادامت الجزاءات المعمول بها بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) سارية المفعول ؛

٥ - تجميد الأصول العراقية ؛

(١) S/22014 ، المرفق .

٦ - إجلاء العمال اليوغوسلافيين الموجودين في مواقع البناء في العراق والكويت ، الى اقصى حد ممكن ؛

وكما بينت المذكرة الشفوية وبيان السفير بيجيتش المقدم الى لجنة العقوبات في ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ستترتب على قرار الحكومة اليوغوسلافية بالامتناع للجزاءات آثار ملبية للغاية بالنسبة لجميع جوانب الاقتصاد اليوغوسلافي . وتقدر الخسارة الممكنة على الاجل الطويل للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) بمبلغ ٦ بلايين من الدولارات .

ثانيا

وفقا لحدث الحسابات ، يتضمن مجموع الخسارة المقدرة التي سيتكبدها الاقتصاد اليوغوسلافي عام ١٩٩٠ نتيجة لتنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ما يلي :

- ٢٤٠ مليون دولار ، نتيجة لعدم تنفيذ عمليات التصدير المتعاقد عليها فعلا مع العراق والكويت ؛
- ٢٤٢ مليون دولار من توريدات النفط المخصصة لتسديد ديون العراق للشركات اليوغوسلافية ؛
- عدم تحقق مبلغ ١٤٥ مليون دولار نتيجة تجميد المدفوعات لقاء السلع والخدمات اليوغوسلافية ؛
- ٣٥٠ مليون دولار لقاء شراء مليوني طن من النفط في سوق البضاعة الحاضرة ؛
- ٣٧١ مليون دولار بسبب المشتريات النفطية والبتروولية في بلدان اخرى بأسعار اعلى ؛
- ٦٠ مليون دولار بسبب فقدان الدخل المقدر للعمال اليوغوسلافيين العاملين في مشاريع البناء في العراق .

وعلى هذا فإن إجمالي الخسارة لعام ١٩٩٠ تبلغ ١,٣ بليون دولار .

المرفق السادس

توصية بشأن لبنان من لجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من لبنان بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير كذلك إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمها لبنان^(١) بشأن التدابير التي اتخذها
كيما يُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وبشأن
المشاكل الاقتصادية الخاصة التي يواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل لبنان ،

(١) S/21686 ، و S/21737 و S/AC.25/1990/58 .

وإن تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه لبنان نتيجة لقطع علاقاته الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل صعبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والمالية التي تكبدها لبنان ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة الرعايا اللبنانيين من الكويت والعراق إلى وطنهم وتأهيلهم ،

وإن تسلم بأن من شأن استمرار لبنان ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذ هذه الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشفي على حكومة لبنان للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلم بالحاجة الملحة لمساعدة لبنان على التغلب على مشاكله الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاته الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم المنتجات اللبنانية إلى منطقة الخليج ، وعدم تسليم شحنات النفط الواردة من العراق والكويت ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة الرعايا اللبنانيين من الكويت والعراق إلى وطنهم وتأهيلهم ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى لبنان لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصاده نتيجة لقيام لبنان بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استعراض برامج مساعداتها مع لبنان بهدف تخفيف مشاكله الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي يواجهها لبنان ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضحية الاولى

مذكرة بشأن الاثار الاقتصادية والمالية المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة للبنان (١)

[الاصل : بالانكليزية]

إن الأزمة الراهنة في منطقة الخليج وتطبيق لبنان لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تقضي بفرض حظر اقتصادي على العراق والكويت تشرتب عليهما آثار ضارة بالنسبة لاقتصاد لبنان ويزيدان من تفاقم الأوضاع المزعزعة للغاية الناجمة عن الاضطرابات الجارية في هذا البلد منذ ١٥ سنة .

الوضع السابق

كان اقتصاد لبنان ، قبل نشوب الأزمة يعتمد إلى حد بعيد ، من أجل بقائه ، على الإيرادات المتحصلة من صادراته التي كانت نسبة كبيرة منها تذهب إلى منطقة الخليج والعراق والأردن . ويشرتب على وقف الصادرات إلى هذه الجهات حرمان لبنان في الوقت الحاضر من مصدر رئيسي من مصادر دخله .

لقد هاجر نحو ٢٥ - ٣٠ في المائة من سكان لبنان العاملين خلال العقود الثلاثة الماضية إلى منطقة الخليج والعراق والأردن . وكانت الأموال التي تحولها الجالية المهاجرة تمول مئات الآلاف من الأسر التي بقيت في الوطن . وبالنسبة لبلد يستورد ٧٠ في المائة من احتياجاته ، كانت هذه التحويلات تغطي جانباً كبيراً من العجز في الميزان التجاري وهو العجز الذي ظل سمة ثابتة في الاقتصاد اللبناني .

ومن وجهة النظر المالية ، فإن الحكومة اللبنانية تقوم بتغطية نفقاتها بالكامل تقريباً من خلال التمويل بالعجز حيث أنها عاجزة عن تحصيل الإيرادات .

وبوجه عام ، فإن الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية متدهورة على نحو خطير ، ومن ثم ، فإن أثر أزمة الخليج لا يقتصر على خفض مصادر الدخل أو إغلاق أحد الأسواق . ذلك أن الآثار السلبية لهذه الأزمة ، في لبنان الذي مزقته الحرب تترك بصمتها ، بصورة مؤسفة على كافة مجالات الحياة .

الموقف الحالي

الخسائر المادية ومشكلة العائدين

تشير التقديرات إلى أن تعداد الجاليتين اللبنانيتين في الكويت والعراق يبلغ ٤٠.٠٠٠ و ٣٠.٠٠٠ شخص على التوالي . وتعمل الغالبية العظمى من هاتين الجاليتين في الأعمال التجارية ، والحرف والمقاولات والمهن الفنية .

وتشير التقديرات إلى أن التحويلات السنوية للجالية اللبنانية في الكويت بلغت في عام ١٩٨٩ ما مقداره ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولا تتوفر بيانات عن التحويلات المتأتية من الجالية اللبنانية في العراق .

وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن الأصول المالية (الودائع المصرفية) للجالية اللبنانية في الكويت تبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، في حين تقدر قيمة أصولها المادية والتجارية بمئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة .

وتتمثل إحدى العواقب الوخيمة لازمة الخليج في أن هاتين الجاليتين اللتين كانتا تمثّلان في وقت من الاوقات ، رميدا كبيرا للاقتصاد الوطني ، تعودان الآن "بكارثة" إلى لبنان حيث من المرجح أن تُفاقما من حجم القطاع غير المنتج في المجتمع . وتأتي هذه المشكلة في وقت تهرب فيه آلاف الاسر اللبنانية من ليبيريا بسبب الحرب الاهلية التي نشبت مؤخرا في ذلك البلد .

الخسائر المتمثلة بالتجارة

كانت المصادرات اللبنانية إلى منطقة الخليج والعراق والاردن تمثل نحو ٤٠ - ٥٠ في المائة من جميع المصادرات اللبنانية خلال السنوات القليلة الماضية . وتترتب على توقف هذه المصادرات آثار حادة بالنسبة للعمالة والإيرادات ، الامر الذي يؤدي بمضي الوقت ، إلى تفاقم الاوضاع الحرجة نسبيا بالفعل . وكانت هذه الحالة صعبة بوجه خاص بالنسبة للمهن التي أصبحت ، على مدى السنين ، موجهة بصورة كاملة نحو تلبية احتياجات السوق في منطقة الخليج والعراق والاردن . وتقدر خسائر لبنان الناجمة عن ذلك بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة .

وستكلف الواردات النفطية وحدها الاقتصاد اللبناني مبلغا إضافيا قدره ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة زيادة على المستوى العادي للمصروفات في هذا القطاع .

وكان قطاع الخدمات في لبنان موجها بصورة تقليدية نحو تقديم الخدمات إلى بلدان الخليج والعراق والأردن . وتتكلف لبنان حالياً بسبب ما حدث في هذا القطاع من شلل جزئي في أعقاب غزو الكويت ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة . وتقدر الخسائر التي وقعت في القطاعات الأخرى بمبلغ ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة .

وفي مجال الاستثمارات التجارية ، قدرت السلطات المصرفية الموشوكة الخسائر التي تكبدها اللبنانيون بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، كحد أدنى .

الآثار النقدية

تجلى أحد الآثار الواضحة بمفغة خاصة لازمة الخليج على لبنان في الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية التي فقدت خلال أربعة أسابيع بعد غزو الكويت حوالي ٤٦ في المائة من قيمتها (انظر الرسم البياني) . وجاء ذلك نتيجة للخسائر المتوقعة والفعلية في التحويلات والصادرات فضلا عن الاندفاع المفاجئ لتحويل الموجودات من الليرات اللبنانية إلى العملات الصعبة ، وهو الأمر الذي حدث بصورة متزامنة مع هروب كبير في رأس المال سببه بمفغة أساسية الازدياد المستمر لفقدان الثقة في مستقبل البلد .

وترتب مباشرة على هذا الانخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية ارتفاع هائل في أسعار السلع الأساسية والخدمات ، وهو أمر متوقع في بلد يستورد تقريبا ثلاثة أرباع احتياجاته . وأحدث هذا التطور الذي جاء علاوة على الاتجاهات التضخمية الحادة الجارية حتى اليوم ، اضطرابا في نظام الأجور والأسعار والإيرادات الخ . ودفع البلد إلى حد اليأس والكآبة . ويخشى الآن أنه إذا لم يتم قريبا احتواء هذه السلسلة من النكبات فإنها يمكن أن تؤدي بلبنان في وقت لا يبعد كثيرا في المستقبل إلى حالة مرعبة من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والاضطرابات السياسية أيضا .

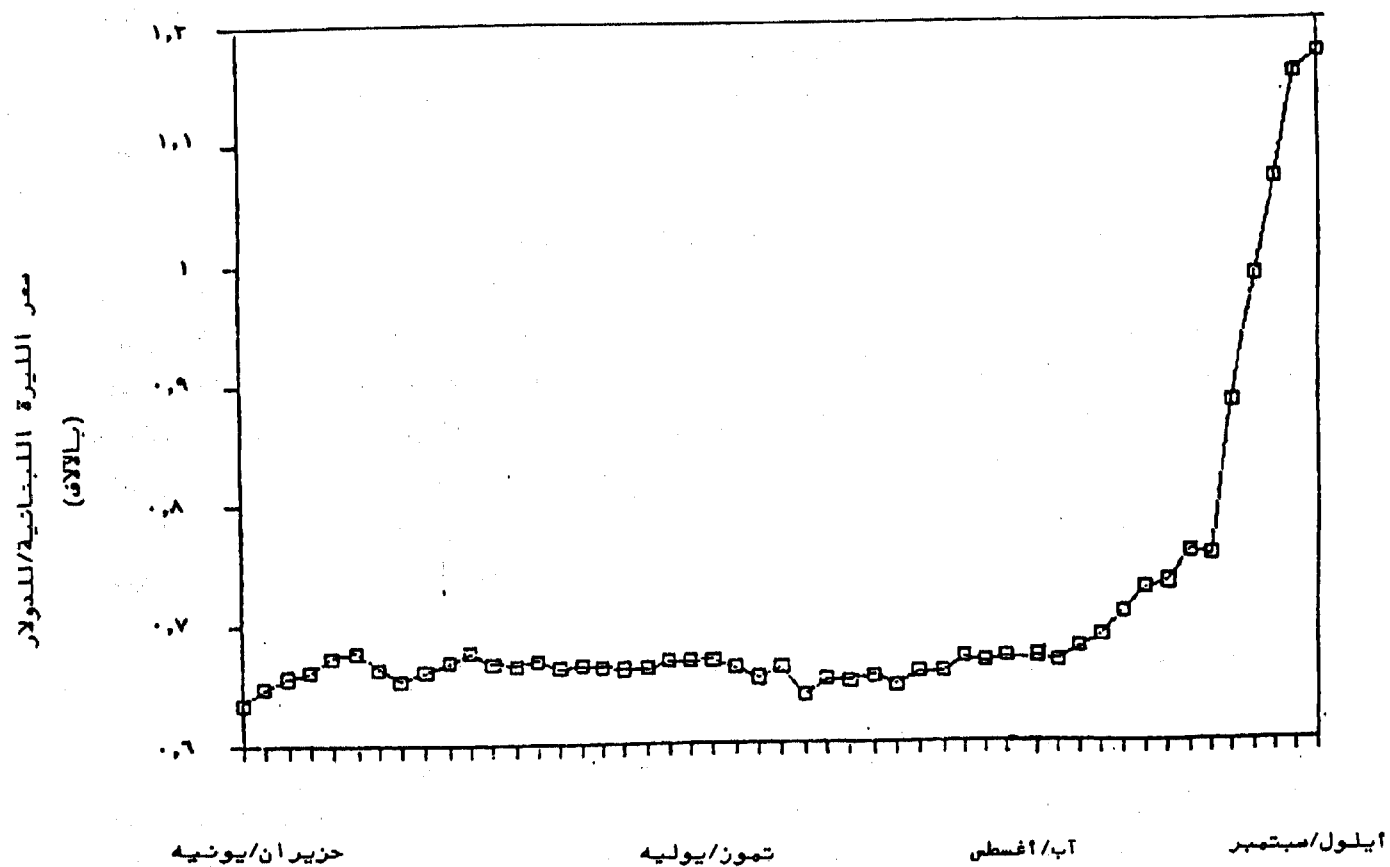
المصادر

- مصرف لبنان - التقارير السنوية ١٩٨٢ - ١٩٨٩ ،
- مصرف لبنان - دراسات أعدتها إدارة الإحصاءات والدراسات الاقتصادية ،
- غرفة الصناعة والتجارة في بيروت - تقرير خاص ،
- السفارة اللبنانية ، الكويت - تقرير خاص ،
- مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - تقرير خاص ،
- صندوق النقد الدولي ، إدارة الإحصاءات التجارية ، حولية عام ١٩٨٩ .

سوق النقد الاجنبي في لبنان

ليرة لبنانية/دولار (حزيران/يونيه - ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠)

مصرف لبنان
قسم الحاسوب



□ أسعار الإقفال

المرفق السابع

توصية بشأن الفلبين من لجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن
الحالة بين العراق والكويت

إن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين
العراق والكويت ،

وقد نظرت في الرسائل الواردة من الفلبين بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم
المتحدة ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي
قرر فيه المجلس فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وإلى قرارات
مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/
أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠)
المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،
و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير كذلك إلى أحكام المواد ٢٥ و ٤٩ و ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها الفلبين^(١) بشأن التدابير التي
اتخذتها كيما يُنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ،
وبشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها نتيجة لتنفيذ تلك التدابير ،

وقد استمعت إلى ممثل الفلبين ،

(١) S/21712 ، و S/AC.25/1990/60 .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الفلسطينيين نتيجة لقطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهي مشاكل معبة بوجه خاص من حيث الخسائر التجارية والاقتصادية التي تكبدتها الفلسطينيين ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال الفلسطينيين من الكويت والعراق إلى وطنهم وتاهيلهم ،

وإذ تسلّم بأن من شأن استمرار الفلسطينيين ، وكذلك الدول الأخرى ، في تنفيذها الكامل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) أن يدعم التدابير المتخذة لضمان الامتثال للفقرة ٢ من ذلك القرار ولاستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - تشني على حكومة الفلسطينيين للتدابير التي اتخذتها للامتثال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - تسلّم بالحاجة الملحة لمساعدة الفلسطينيين على التغلب على مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن قطع علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت المحتل كما اقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولا سيما الخسائر الناشئة عن عدم تسليم شحنات النفط الكويتي والعراقي إلى الفلسطينيين ، فضلا عن التكاليف المرتبطة بإعادة العمال الفلسطينيين من الكويت والعراق إلى وطنهم وتاهيلهم ؛

٣ - تناشد جميع الدول أن تقدم على سبيل الاستعجال مساعدات فورية تقنية ومالية ومادية إلى الفلسطينيين لتخفيف الأثر الضار الذي لحق باقتصادها نتيجة لقيام الفلسطينيين بتطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٤ - تدعو هيئات منظومة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، إلى استمرار برامج مساعداتها مع الفلسطينيين بهدف تخفيف مشاكلها الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ضد العراق عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يسعى ، بانتظام ، إلى الحصول على معلومات من الدول والهيئات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة لتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الفلسطينيين ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

الضميمة الاولى

مذكرة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بشأن
الأثار الاقتصادية والتجارية والمالية المترتبة في
الغلبين على تطبيق جزاءات ضد العراق والكويت^(١)

[الاصل : بالانكليزية]

كان للحالة المؤسفة بين العراق والكويت وما تلاها من تنفيذ لقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) اثر مباشر وشديد على اقتصاد الغلبين ، وذلك في وقت كانت فيه البلاد قد عانت لتوها من دمار هائل نتيجة للزلزال الذي أصاب الجزيرة الرئيسية لوزون في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

وقد سبب ذلك الزلزال أضرارا في الهياكل الاساسية العامة بمبلغ يصل إلى ١٠,١ بليون بيسو فلبيني (٤٠٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) وفي الممتلكات الخاصة بمبلغ ٨٠٠ مليون بيسو (٣٣ مليون دولار) . وشملت الهياكل الاساسية التي تضررت الطرق والجسور ، والمباني العامة ، وموارد المياه وغيرها من الهياكل التي تساهم بصورة مباشرة في الانتاج وتوزيعه ، وهذه سوف تحتاج إلى إعمار وإعادة تأهيل على الفور إذا أريد للاقتصاد أن يعود إلى مساره .

وأُسفر الزلزال أيضا عن خسائر في الانتاج الزراعي بمبلغ يصل إلى ١,١٩ بليون بيسو (٤٧,٦ مليون دولار) . وكانت الخسائر بالغة في انتاج الارز (٦٧٠ مليون بيسو) ومصائد الاسماك (٣٤٣ مليون بيسو) . وتتضمن هذه المبالغ خسائر فعلية ، بالإضافة إلى خسائر ناجمة عن الصدفة هي : (١) تدني المحاصيل نتيجة لعدم توافر الاسمدة في وادي كاغايان ، الذي يعتبر منطقة رئيسية لانتاج الارز ، وكان ذلك ، من ناحية ، نتيجة لإغلاق ممر دالتون الذي تعرض للانهييار ، والذي يعتبر شرياننا رئيسيا في طرق المواصلات ، ولعدم كفاية امدادات المياه نتيجة للاضرار الجسيمة التي أصابت شبكة الري ، (ب) والنتاج الذي لم يصل إلى السوق بسبب الانهييارات أو أعمال تصليح مرافق الانتاج .

(١) S/22011 ، المرفق .

وبسبب الاضرار التي نزلت بالمتجهمين الرئيسيين في منطقة كوردييرا ، سوف ينخفض النمو الحقيقي في قطاع التعدين واستخراج الحجارة بنسبة ٠,٦ في المائة عن النسبة التي كانت مقدرة في السابق بـ ٥,٢ في المائة لعام ١٩٩٠ .

وأما الاضرار التي أصابت منطقة باغيو لتجهيز الصادرات التي تمثل ٢١٢ مليون دولار أو ٣٩ في المائة من الناتج الاجمالي لجميع مناطق تجهيز الصادرات فمن المتوقع أن تؤدي إلى هبوط معدل نمو تصدير السلع والخدمات بالارقام الحقيقية من ٧,٨ في المائة إلى ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ .

وجاء الدمار الاقتصادي الناتج عن زلزال ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في وقت كان فيه اقتصاد الفلبين ضعيفا جدا بالفعل بسبب فترة جفاف متطاولة خلال الاشهر الاولى من السنة . وسببت موجة الجفاف هذه انخفاضا ضخما في انتاج محاصيل أساسية مثل الارز والذرة . وسبب الجفاف أيضا نقما في الطاقة الكهربائية - المائية خلال الفصل الاول مما ساعد في وقوع أزمة الطاقة الاولى خلال أشهر الصيف . ونظرا لانقطاع الطاقة الكهربائية بصورة متكررة للغاية ، تباطأ الانتاج الصناعي وانخفض معدل النمو الاقتصادي .

وفي ضوء هذه الخلفية الكثيفة ، جاءت أزمة الخليج وأثارها بمثابة ضربة شديدة أخرى للاقتصاد الفلبيني المشغل . ومن بين الآثار الضارة الخطيرة التي أصابت الفلبين نتيجة للقيود المفروضة على التجارة والاتجار مع العراق والكويت المحتلة ما يلي :

مشكلة تحديد مصادر نفط بديلة

تكاد الفلبين تعتمد كلياً على الواردات ، وذلك بصورة رئيسية من منطقة الخليج ، لتلبية احتياجاتها النفطية . وخلال الأشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٩٠ ، استوردت الفلبين من الكويت ٨,١ مليون برميل (أو ٢٣,٠١ في المائة من إجمالي وارداتها) من النفط الخام والزيوت وكذلك ١٩٨ مليون برميل (أو ٤٨,٢٤ في المائة من إجمالي وارداتها) من وقود السفن . وتستورد الفلبين أيضا نحو ٣ في المائة من احتياجاتها النفطية السنوية من العراق ، وإن كان ذلك على نحو غير مباشر وبصورة رئيسية عن طريق سنغافورة .

وعلى أساس سنوي ، توقف توافر نحو رُبع إجمالي إمدادات الفلبين النفطية فور فرض جزاءات الأمم المتحدة . ونتيجة لذلك ، اضطرت الشركات الرئيسية للصناعة والتصنيع في البلاد إلى تخفيض انتاجها أو تأجيل استثماراتها ، إذ توقعت انقطاعا في إمدادات النفط وارتفاعا في تكاليف الوقود وعدم كفاية الطاقة ، فنحو ٦٥ في المائة من الطاقة الكهربائية في الفلبين تولد بواسطة النفط . وهذه القرارات استتبعته بالفعل زيادة مخيفة في البطالة .

والفلبين ممتنة امتنانا بالغا لتمديد عقود تصدير النفط إليها من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية اللتين تزودانها معا بنحو نصف إجمالي احتياجات الفلبين من النفط . إلا أنه ينبغي لها مع ذلك أن تحدد مصادر نفطية بديلة لمواجهة النقص في امداداتها النفطية .

آثار ارتفاع سعر النفط

كان من المتوقع قبل أزمة الخليج الحالية أن تنفق الفلبين ١,٢ بليون دولار على النفط المستورد في عام ١٩٩٠ كله ، وذلك بالاستناد إلى سعر النفط البالغ متوسطه ١٦ دولارا للبرميل الواحد . إلا أنه إذا بلغ متوسط سعر النفط ٢٥ دولارا للبرميل الواحد في بقية هذه السنة ، اضطرت البلاد إلى دفع ما لا يقل عن مبلغ ٤٧٥ مليون دولار آخر مقابل كمية النفط نفسها .

وقد أدت الزيادة في سعر النفط إلى ارتفاع معدل التضخم إلى نحو ٦ في المائة في السنة بعد أن كان متوقعا له في السابق أن يبلغ ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ .

ومنذ بداية أزمة الخليج ، تدهور سعر صرف البيسو مقابل دولار الولايات المتحدة بنسبة ٧,٩ في المائة وذلك من ٢٣,٨٦ بيسو للدولار في نهاية تموز/يوليه إلى ٢٥,٧٥ بيسو للدولار في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وكانت قيمة البيسو قد زادت في الأشهر التسعة الأولى من هذه السنة بنسبة ١٣,٥ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة وذلك بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٣,٠ في المائة في عام ١٩٨٩ كله .

والزيادة في سعر النفط أدت أيضا إلى استمرار تفاقم حالة ميزان المدفوعات غير المستقرة بالفعل في الفلبين . وفي عام ١٩٨٩ ، شكلت الواردات النفطية البالغة قيمتها ١,١ بليون دولار ١٠,٧ في المائة من إجمالي الواردات ؛ ومن المتوقع الآن أن تمثل ١٥ في المائة في إجمالي الواردات في عام ١٩٩٠ .

انخفاض التحويلات

نظرا لنزوح ٦٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني من الكويت والعراق ، يُتوقع أن تنخفض الإيرادات من العملات الأجنبية الآتية من تحويل العمال لمداخيلهم - باستثناء تلك التي لا تتم عن طريق النظام المصرفي - بمبلغ ١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ومبلغ ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ ومبلغ ٣٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ .

وبالإضافة إلى ذلك ، سوف يخسر مرفق التوظيف في الخارج (القطاع الخاص) إيرادات بالعملات الأجنبية من رسوم الخدمات التي تدفعها الاطراف الرئيسية الأجنبية وذلك بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٠ .

تكاليف إعادة إلى الوطن والبطالة

قامت حكومة الفلبين ، بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة ومن حكومات أجنبية ، بتحمل تكاليف باهظة في إجلاء العمال الفلسطينيين من الكويت والعراق . وبالاستناد إلى الاسعار في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، كانت الرحلة الواحدة لطائرة تنقل ٣٨٠ راكبا من عمان/دبي إلى مانيلا تكلف حكومة الفلبين ٦٣٠ ٢٥٢ دولارا . ولذلك تعين إنفاق نحو ٣٠ مليون دولار إذا نُقل نصف الفلسطينيين الموجودين في الكويت والعراق فقط إلى مانيلا بالطائرة .

وكانت الكويت خامس أكبر مصدر في الشرق الاوسط لاستيعاب العمال الفلسطينيين في الخارج . فقد ذهب إلى هناك بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ما مجموعه ٣٣٢ ١٠٢ عاملا فلسطينيا . وكان المتوسط السنوي للعمال الفلسطينيين الموجودين في الكويت ٦,٧٤ في المائة من مجموع العمال الفلسطينيين الموجودين في الشرق الاوسط ، بينما كان نحو واحد في المائة في العراق .

ومن شأن إعادة الكاملة أو حتى الجزئية إلى الوطن لـ ٦٥ ٠٠٠ عامل فلسطيني من البلدين أن تترك أثارا ضارة بالاقتصاد الفلسطيني . وفي المتوسط ، سوف يعاني أيضا من نزوح كل عائل خمسة معالين فلسطينيين . وسوف يزيّد من تفاقم الاستيعاب البائس للطاقة البشرية الريفية غير المستخدمة استخداما كاملا الفائض في اليد العاملة في القطاعات الرئيسية وهي البناء ، والعمليات الصناعية ، والصيانة والخدمات الطبية والفندقية وتجارة المفرق .

وفي إيجاز ، في الوقت الذي دمر فيه زلزال تموز/يوليه ١٩٩٠ بمورة رئيسية قطاعي الزراعة والخدمات في اقتصاد الفلبين ، أوقفت أزمة الخليج آفاق نمو القطاع المناعي في البلاد الذي يعتمد على النفط . وبالنظر إلى اجتماع آثار هذين الحدثين ، يتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي الإجمالي من نسبة ٤,٨ في المائة المسجلة إلى أقل من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ ، مقابل ٥,٧ في المائة في السنة الماضية .
